الفصل الثالث

الاستغناء عن الديمقراطية: انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠

تعد الانتخابات مكونا هاما من مكونات المفاهيم الليبرالية لصنع السلام والحكم الرشيد، وتعتبر إحدى مقتضيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروطهما السياسية للبلدان الساعية إلى الحصول على تمويلات أو مساعدات الإصلاح الاقتصادي.

obeikandl.com

بيد أنه فى ظل الأوضاع التى ناقشناها آنفا، حيث اختزل السودان إلى أن أضحى أداة فى قبضة حزب المؤتمر الوطنى، وأوشك أن يصبح أداة أيضا فى قبضة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك فى الجنوب ... فإن إمكانية إجراء انتخابات حرة نزيهة قد باتت، آنذاك، عصية قصية. وفى حال كتلك، تكون الانتخابات استراتيجية للحفاظ على السلطة – فكثير من الانتخابات فى إفريقيا قد أريد بها، صراحة، إحباط أية محاولات للتغيير، والعمل على تعزيز الوضع القائم. وبالتبعية يقوم المشاركون الدوليون فى تلك الممارسات باستبعاد أى مفهوم خاص بتمكين الشعوب، ويتم التركيز – بالمقابل – على شكليات الممارسة لا على مضامينها وفحواها. فوفقا لأديلايا أوديكويا، فى معرض الحديث عن غرب إفريقيا، فإن "الغرب يؤيد الانتخابات التى لا تمس المشكلات الهيكلية، إذ تساعد فى شل

obeikandl.com

فاعلية أية معارضة قد تفكر فى انتهاج العنف، كما تضمن تعاون "النخبة الحاكمة ذات الحظوة" وولاءها لذلك "الغرب". أما بول كولييه فقد أشار إلى أن الحكام الشموليين يوطنون أنفسهم للظروف "الديمقراطية" باعتماد استراتيجيات عدة كالكذب وتزييف الحقائق والرشاوى وتزوير الانتخابات بشتى الوسائل، وذلك لضمان ألا تهدد الانتخابات سلطتهم وقبضتهم على مقاليد الحكم، ونتيجة لذلك، فغالبا ما تفضى الانتخابات إلى عرقلة جهود إصلاح السياسات الاقتصادية وممارسات الحكم الرشيد. أما المجتمع الدولى فقد كان تواقا إلى المحافظة على سلطة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك لأنهما يعدان عنصرا أساسيا لضمان أن تمضى عملية السلام وفق المسار المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كونه مسارا ذا اتجاه واحد يستهدف منه تحقيق استقلال

obeikandl.com

"سلس" لجنوب السودان ضاربا الصفح عن أى تحول ديمقراطى أيا ما كان.

إن الانتخابات السودانية كانت قد أرجئت مرارا، وحين أجريت فى نهاية المطاف فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كان يسيطر عليها كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بما لهما من صلاحيات واسعة فى استخدام موارد الدولة ومستخدميها لإدارة الحملات الانتخابية بكفاءة. ورغما عن تلك المزايا، قام الحزبان الحاكمان بانتهاكات موسعة بحق الأحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها ... تلك الأحزاب التى كانت بالفعل قد أنهكت جراء سنوات طوال من كبت وقمع. إن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، واللذين عارضا الانتخابات بادئ الأمر، قد نظرا إليها باعتبارها نجاحا مدويا ... وبما أنهما قد أسسا شرعيتيهما وفقا لفلسفة إسلامية وأخرى ليبرالية – على الترتيب – فقد حق لهما الآن الظهور كقوى ديمقراطية تباركها مصادقة المجتمع الدولى. لقد كانت حصيلة الانتخابات ونتيجتها سلبية، فى أغلبها، فقد أفضت إلى زيادة تمثيل الحزبين الحاكمين فى نطاق دوائرهما الانتخابية، بما يمثل تهميشا متزايدا لأحزاب المعارضة فى الشمال والجنوب، فضلا عن خلقها لجنوب مستقل بالفعل.

المساءلة الديمقراطية والانتخابات

على الرغم من قيام حزب المؤتمر الوطنى بإجراء انتخابين فى عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٠، إلا أنهما كانا يفتقدان المصداقية، إذ كانت انتخابات عام ١٩٨٦ آخر انتخاب حظى بقبول عام. إن إرساء سلام ليبرالى يتطلب تحقيق قدر من المساءلة الديمقراطية، على أقل تقدير، وكان من المفترض أن يكون ذلك ثمرة لانتخابات تتحرى اشتراطات اتفاق السلام الشامل. لقد أكد الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص، أنه "وبعد مرور ثلاث سنوات، ستتاح للأحزاب كافة فرصة التنافس على

اقتسام مقاليد السلطة من خلال العملية الانتخابية". وبالمثل، فقد تبنت حركة/ جيش تحرير السودان موقفا مشابها، إذ ذهبت إلى القول بأنه عوضا عن توجيه سهام النقد صوب اتفاق السلام الشامل، يتعين على المجتمع المدنى وكذا الأحزاب السياسية استغلال مناخ الحرية الوليدة للتخطيط والإعداد للانتخابات الوشيكة. ورغما عن كون الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت، على الدوام، التوسع فى عملية السلام بما يضفى عليها شرعية ديمقراطية، إلا أنها قد أيدت إجراء انتخابات حرة نزيهة. أما المجتمع الدولى فقد آمن أن الانتخابات ستفتح الأفق السياسى المفروض بموجب صيغة اقتسام السلطة والمتضمنة فى اتفاق السلام الشامل، والتى خولت كلاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى الاستئثار بنصيب الأسد فيما يتعلق بالسلطة فى شمال السودان وجنوبه، ولكن، كما سنرى لاحقا، لم يتحقق هذا الأمل مطلقا.

وفيما يتعلق بالمناخ الذى واكب العملية الانتخابية، فقد شاع حينها التدخل فى شئون الصحافة فى الشمال والجنوب على حد سواء، كذلك فقد كانت حرية "التجمع" فى حدها الأدنى. أما الأحزاب السياسية غير الحكومية فقد واجهت مضايقات وانتهاكات متكررة، وقامت الحكومة بدس أنفها فى شئون المجتمع المدنى، وبخاصة فى شمال البلاد (إذ كان ذلك المجتمع شبه غائب فى الجنوب)، ولم تنس العناصر الأمنية أن تضطلع بدور ذى ثقل فى السودان. لذا فقد جرت الانتخابات فى مناخ تقلصت خلاله الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى حدودها الدنيا، وشاعت خلاله ضروب من القمع السياسى.

وفى الأجواء التى أحاطت بروتوكول مشاكوس، اقترح الدكتور غازى صلاح الدين المضى حثيثا نحو إجراء انتخابات فى البلاد. وبينما كان اقتراحه مرتبطا، فى الأغلب، بالمزايا التى ارتآها عائدة على حزب المؤتمر الوطنى، والذى افترض أنه

مهيأ على نحو أفضل من الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كان للاقتراح فضيلة سرعة تعيين حكومات لتولى السلطة فى شمال البلاد وجنوبها ... حكومات ذات شرعية تخولها المضى بعملية السلام قدما. هذا، ولا يمكن إنكار الصعوبات التنظيمية والسياسية التى تنطوى عليها سرعة التحرك صوب إجراء انتخابات ما، إلا أن ذلك لم يكن السبب الذى دفع بحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى إلى رفض الاقتراح المقدم. إذ لم يرغب أى من الحزبين فى اختبار مدى ما عساه أن يحظى به من تأييد ومؤازرة أمام الناخبين السودانيين، بل فضلا – فى المقابل – إرجاء الانتخابات إلى ما بعد استفتاء ٢٠١١ بشأن حق تقرير المصير للجنوب. ففى مواجهة إيمان الوسطاء بكون الانتخابات ضرورية لإضفاء الشرعية على عملية السلام، ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان، على حد ما قاله أحد المفاوضين حينها، إلى كونها حركة تحررية لا حاجة لها إلى أية وصاية. وقد أبدى مفاوض آخر سؤالا مفاده "ماذا سيكون تأثير هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ما إذا حدث ذلك، فى عملية السلام؟" وقد جادل عدد من مثقفى الجنوب ، بمن فيهم ابيل الير، بشدة ضد إجراء انتخابات رئاسية سواء فى الجنوب أو على امتداد كامل الأراضى السودانية، خوفا من أن تضحى تلك الانتخابات عاملا من عوامل عدم الاستقرار. إلا أن الوسطاء والمراقبين كانوا مؤمنين بشدة أنه لن يكون ثمة اتفاق دونما التزام بإجراء الانتخابات أولا.

وفى أثناء الانتخابات، كان ثمة مخاوف من أنه نظرا لافتقاد الثقة فيما بين أطراف الاتفاق، والانقسامات الحادة التى تشهدها البلاد، وكذا الأخطار التى تنطوى عليها العملية الانتخابية ... فقد تؤدى الانتخابات، فى الأغلب، إلى تكريس الصراع وتعميق حدة هوته بأكثر مما قد تعمل على استقطاب التجمعات والأطراف المتباينة وإرساء الأساس لعملية تحول ديمقراطى يشمل السودان بأسره. أى أن

الاعتقاد السائد، حينذاك، قد ذهب إلى أنه وبغض الطرف عن الكيفية التى سيدلى بمقتضاها السودانيون بأصواتهم، فإن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى سيحددان ترتيبات اقتسام السلطة، مثلما فعلا أثناء عملية السلام.

وقد ارتكن الأساس المنطقى وراء إجراء الانتخابات أثناء سريان عملية السلام، وذلك فى جانب منه، إلى أنه نظرا لحرمان الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى من حق المشاركة فى عملية السلام، فإنه يتوجب إعطاؤهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، ولو على نحو غير مباشر، بشأن اتفاق السلام، وذلك بإشراكهم فى العملية الانتخابية. إلا أنه، وفى مستهل عام ٢٠٠٧، قضى البرلمان بعدم مشروعية خوض الأحزاب أية انتخابات إلا أن تكون مؤيدة لاتفاق السلام الشامل وداعمة له، ومن ثم تفويت الفرصة على السودانيين لإبداء آرائهم بشأن اتفاق السلام. وبينما صادقت غالبية الأحزاب السودانية على فحوى اتفاق السلام الشامل، من منظور عام، ذهب البعض فى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى أن الاتفاق قد طرق دروبا تفوق طاقاته، كما ذهبوا إلى إنكار كونه مجرد صنيعة ثنائية. وبمقتضى قانون الأحزاب السياسى، يحق للدولة القيام بحل الأحزاب التى تعترض على دستور البلاد المرتكن، بدوره، إلى اتفاق السلام الشامل.

وفى عام ٢٠٠٥، طرح الصادق المهدى ما سماه "السيناريو الأكثر تشاؤما"، ذلك السيناريو الذى يمكن بمقتضاه لحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى المناداة باتفاق شامل وتكوين حكومة ائتلاف وطنى، وبحيث يؤدى قيام أى من كان بالاعتراض عليهما إلى فقدان المعترض لحقوقه، ومن ثم خلق مناخ تصادمى – وهو طرح أثبتت الأيام مدى عدم حصافته.

هذا، وقد نشأت مشكلات أخرى جراء تتابع اشتراطات اتفاق السلام الشامل والذى نادى بترسيم الحدود، وإجراء تعداد قومى، ثم إجراء الانتخابات بعد ذلك. وفى تلك الأثناء، لم يكن ترسيم الحدود قد استكمل بعد، حين انتهت عملية السلام رسميا فى تموز/ يوليو ٢٠١١ . لقد تبادل طرفا النزاع إلقاء اللائمة فيما بينهما بشأن بعض التأخير، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت أكثر صراحة ومباشرة فى هذا الصدد. لذا، فقد قام مندوب إحدى المناطق الحدودية المتنازع عليها بإخبار المؤلف "بأن الحزب لم يكن يريد ترسيم الحدود ليزج بأنفه فى شئون الاستفتاء، وأنه بالإمكان حسم المشكلة على نحو أفضل حين يكون الجنوب مستقلا قادرا على استقطاب تأييد له من خارج البلاد". إن تعداد السودان الخامس على مدار تاريخه قد استغرق الفترة ما بين الثانى والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ والأول من أيار/ مايو من العام ذاته، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد رفضته مؤكدة على رفضها التام لأية نتائج بشأن جنوب البلاد إذ أظهرت النتائج تعدادا يقل عن ١١ مليون نسمة فى الجنوب، وذلك بالرغم من أن تعداد السكان فى الجنوب قد أجرى من قبل وكالة تابعة لحكومة جنوب السودان. إن مكتب الإحصاء المركزى قد صادق على نتيجة التعداد التى بلغت ٣٩,١٥ مليون نسمة كتعداد القطر السودانى بأكمله، أما الجنوب فقد بلغ تعداد سكانه ٨,٢ مليونا. ولقد أشار العديد من الأهالى إلى عدم إدراجهم ضمن التعداد، وبدت المشكلات صعبة للغاية فى كل من دارفور وجنوب كردفان.

وكما ارتكن التقسيم المبدئى للمقاعد فى البرلمان عام ٢٠٠٥ فيما بين الأحزاب الشمالية والجنوبية إلى توافق بعينه لا إلى انتخابات رسمية أو أسس موضوعية، فقد وافقت الأحزاب فى شباط/ فبراير ٢٠١٠ على إضافة أربعين مقعداً لجنوب السودان ومنح أبيى مقعدين إضافيين وجنوب كردفان أربعة أخرى. وكما جرت العادة، فقد

اتخذت الأحزاب، لا المواطنون، تلك القرارات. أما المقاعد الأربعون المخصصة للجنوب فكان مقررا أن يتم تخصيصها عقب إجراء الانتخابات استنادا إلى أداء كل حزب سياسي على حدة، بالرغم من أن ذلك لم يتم أيضا. وقد كان ذلك العدد هو ما سيرفع تمثيل الجنوبيين في البرلمان لتصبح نسبة تمثيلهم ٢٧٪، وهو ما يكفي لإحباط أي تعديل دستوري محتمل لمنع مسيرة "الاستفتاء" من المضي قدما. أما فيما يتعلق بجنوب كردفان، فقد وافقت الأحزاب على إعادة إجراء التعداد السكاني وكذا تسجيل من يحق له التصويت استعدادا لانتخابات المجلس التشريعي للولاية والانتخابات المحلية (انتخابات الولايات)، والتي جرى تعديل موعدها ليصبح شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١، ثم عدل مرة أخرى ليصبح شهر أيار/ مايو ٢٠١١ .

وقد كان من الأمور الهامة المساعدة في إدارة سير العملية الانتخابية تأسيس المفوضية القومية للانتخابات المنبثقة عن قانون الانتخابات القومية المصادق عليه من قبل البرلمان في السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ . وبالرغم من رئاسة ابيل الير للمفوضية القومية للانتخابات، وهو محام بارز تربطه بالحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات وثيقة، ورغم التصويت بالإجماع على تأسيس تلك المفوضية، فقد اعتبرتها المعارضة تابعة لحزب المؤتمر الوطني. وبالرغم من أن الير رمز يحظى بتقدير واسع على المستوى الدولي، وكذا في أوساط بعض النخب الشمالية، فإن آراء الجنوبيين تتضارب بشأن الرجل تضاربا بينا، فهو رجل ينظر إليه كثيرون على أنه كان أداة طيعة في يد جعفر نميري، ومن بعده جون قرنق، وأنه كان قد أشرف على نظام دينكاوي فاسد حين كان رئيسا للمجلس التنفيذي الأعلى في جنوب السودان خلال فترة الحكم الذاتي الأولى. ولكن المحك في هذا الصدد، أن ابيل الير قد بات مسنا، ومن ثم الخوف من أن يتم استغلاله من قبل مسئولين آخرين.

ومنذ البداية، اشتكت أحزاب المعارضة من الإطار القانوني الحاكم. وقد قامت

لجان المراقبة بترديد تلك الشكاوى ومناصرتها، إذ خلصت تلك اللجان إلى كون عدد من القوانين السودانية مكبلة للغاية. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن تتدخل مؤسسات الدولة كجهاز الاستخبارات والأمن الوطني ومفوضية العون الإنساني في مسار الانتخابات، على نحو ما قام به جهاز الاستخبارات بالفعل. إلا أن حزب المؤتمر الوطني قد رفض الاستجابة إلى مناشدات الأحزاب والبعثات الدولية المنوط بها الإشراف على الانتخابات لإلغاء أي من القوانين آنفة الذكر خلال فترة الانتخابات، كما رفض إلغاء حالة الطوارئ في دارفور، بيد أنه قد وافق على تعطيل سريان تلك القوانين خلال فترة الانتخابات فحسب.

تصنف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بأنها من أكثر الانتخابات التي أجريت تعقيدا: إذ كان يتعين على الجنوبيين ملء اثنتي عشرة استمارة اقتراع، أما الشماليون فثمان. وكانت استمارات اقتراع الجنوب تشمل التصويت على رئيس للسودان، ورئيس للجنوب، وحكام الولايات، وكذا اشتملت على الدوائر الانتخابية جغرافيا، وقوائم الأحزاب، وقوائم "المرأة" على المستوى المحلي والقومي والإقليمي. وللفوز بمقعد الرئاسة، كان يتعين على المرشح الفوز بأغلبية مطلقة (٥٠٪+١)، أما الانتخابات المحلية (انتخابات الولايات) فتعين على المرشح أن يحظى بأغلبية نسبية. وقد ارتكنت الانتخابات التشريعية إلى مزيج من الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي. ففي البرلمان، كانت ٦٠٪ من المقاعد وفقا للأغلبية النسبية، و٢٥٪ تمثيلا نسبيا لمرشحات تم الدفع بهن من قبل الأحزاب السياسية، و١٥٪ لمرشحين على مستوى الولايات تم اختيارهم بواسطة الأحزاب. ويرجع هذا التعقيد، في جانب منه، إلى "الموازنات" التي تعين على كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان الحفاظ عليها، وكذلك إلى الالتزام بتخطيط الدوائر الانتخابية ومقتضياتها. أما المفوضية القومية للانتخابات فقد سنت تشريعاً يقضي بألا

تتجاوز أية دائرة انتخابية "الحصة" المقررة بأكثر أو أقل من ١٥٪، بهامش ٣٠٪ إلا أن بعض الدوائر قد تباينت وفقا للحجم لما قد يصل إلى ١٥٠٪، كما أضيفت بعض الدوائر فى المناطق ذات التأييد القوى لحزب المؤتمر الوطنى، فيما ألغيت دوائر أخرى فى المناطق ذات التأييد الخافت. ونتيجة لذلك، خلص مركز كارتر الدولى للسلام إلى ضبابية الحدود الفاصلة ما بين الدوائر الانتخابية، فضلا عن افتقار الدوائر للتخطيط بما مثل صعوبة ووجه بها المراقبون والمسئولون عن الانتخابات. لذلك، فقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة نحوا من ٨٠٠ شكوى، حظى أقل من ربعها باستجابة رسمية من قبل المفوضية القومية للانتخابات. وفى هذه الانتخابات، تنافس ١٦٠٠٠ مرشحا على الفوز بـ ١٨٤١ مقعداً برلمانياً وتنفيذياً.

وفيما نظر الجنوبيون إلى الانتخابات بأنها خطوة هامة على طريق إقرار الحكم الذاتى وحق تقرير المصير، استبشر الشماليون، مبدئياً، ببداية التحول الديمقراطى الذى طالما وعدوا به. أما المجتمع الدولى فقد قام بدعم الجنوبيين وحركة/ جيش تحرير السودان، ولم يعر الشماليين أدنى التفاتة. هذا، وقد حرص سالفاكير على ألا يؤثر أى تعطيل للانتخابات استفتاء كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، كما أكد على "أن إجراء الانتخابات ليس شرطا على الإطلاق لإجراء الاستفتاء المقرر ... فالجنوبيون يعلقون آمالاً كباراً على الاستفتاء بأكثر مما يعلقونه على الانتخابات". وكان سالفاكير بحاجة إلى الانتخابات الرئاسية لحكومة جنوب السودان، وكذا الانتخابات الفيدرالية والمحلية للمضى فى تأكيده على اعتزامه إجراء استفتاء، بيد أن عناصر أخرى خاصة بالانتخابات كانت قابلة للتفاوض والتباحث بشأنها. فلا عجب، إذاً، أن ينظر الشماليون إلى سالفاكير بمزيد من الريبة والتشكك. فوفقا لسناء حمد من حزب المؤتمر الوطنى، "كان السودانيون ينظرون إلى قرنق كسودانى، أما سالفاكير فينظرون إليه كجنوبى". وفى تلك

الأثناء، حرصت قيادات حزب المؤتمر الوطني، كل الحرص، على أن تمضي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قدما، وذلك نظرا للحاجة إليها لاكتساب شرعية طالما ناضلت من أجلها. وبصفة عامة، كان حزب المؤتمر الوطني مستعدا للانتخابات، فيما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مترددة بشأنها. أما أحزاب المعارضة الشمالية فقد باغتتهم الدهشة إذ كانوا يحسبون ألا يتم إجراء الانتخابات، فيما كانت أحزاب المعارضة الجنوبية تملؤها الحماسة، بيد أنها كانت تفتقر إلى الموارد والخبرة، و – فى حالات عديدة – كان ينقصها الأعضاء.

كانت جميع الأحزاب تتطلع إلى التحول الديمقراطي، إلا أن الانتخابات كانت تعنى لحزب المؤتمر الوطني الإشراف على عملية انتخابية شديدة الإحكام تضمن استمرارية استئثاره بمقاليد السلطة وتضفى عليه مسحة من شرعية دولية. أما المعارضة الشمالية فقد كانت الانتخابات تعنى لها المضى قدما نحو الإطاحة بنظام شمولى مستبد، واستغلال المناخ السياسى الحر للتواصل مع قواعدها. وبالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كانت الانتخابات تعنى لها كونها أداة لإضعاف شوكة حزب المؤتمر الوطني، وفى الوقت ذاته عدم تهديد إمكانية تحقيق هدف الحكم الذاتى من خلال حق تقرير المصير، بصفته مطلبها الأساسى وهدفها الأولى. أما أحزاب الجنوب فقد رأت الانتخابات على أنها أداة يمكن بمقتضاها إحداث أثر، ولو محدود، فى شأن تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بالكامل. هذا، وقد شرعت أحزاب المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى الانتخابات وفق رابط جمع عناصرها عرف بائتلاف جوبا المناهض لحزب المؤتمر الوطني.

إن اتفاق السلام الشامل قد أدى إلى جعل ساسة المعارضة الشماليين شديدى التشكك فى مدى جدية التزام حركة/ جيش التحرير بسودان جديد فى

مقابل توقهم إلى انفصال جنوبى. وقد جاءت الانتخابات لتعطى أدلة إضافية لتعضيد ذلك التشكك وترسيخه، ومن ثم فقد ضعفت الروابط التى كانت تصلهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان ضعفا متواترا. هذا، وكان المتوجب أن يتم حسم ذلك التشكك حسما نهائيا خلال المؤتمر الوطنى الثانى للحركة، والذى عقد فى جوبا فى تموز/ يوليو ٢٠٠٨، بيد أن ذلك لم يتم، بل كشف المؤتمر، فى المقابل، عن انقسامات خطيرة داخل صفوف زعامات الحركة.

أما المرشحان رياك مشار ونيال دينق نيال فقد صرحا بعزمهما على التنافس مع سالفاكير على زعامة الحركة، بيد أن المعارضة واسعة النطاق لأى ملمح انقسامى قد منعت إجراء أى انتخاب، لتؤدى إلى المصادقة على زعامة سالفاكير بالإجماع. وقد فاجأ سالفاكير الكثيرين بمساعيه الهادفة لتغيير سياسة الحركة القاضية بوجود ثلاثة نواب للرئيس بحيث يصير هناك نائب واحد. وكان هذا النائب جيمس وانى إيقا، رئيس البرلمان، وهو رجل اشتهر بتملقه الذليل لسالفاكير. هذا، وقد تم تخصيص أوقات طوال لبحث ذلك الموضوع قبل أن يتم إجبار سالفاكير على تغيير موقفه. وقد ألمح سالفاكير إلى أنه يتوجس من باقان أموم، ولكن نظرا لمواجهته بمعارضة شديدة فقد لانت قناة سالفاكير، وتمت المصادقة على تعيين أموم سكرتيرا عاما للحركة.

وكما كان متوقعا، فقد صادقت الحركة على تعهدها والتزامها بسودان جديد، بيد أنه لم يكن واضحا إن كان ذلك قد انطوى على الالتزام بالصراع من أجل سودان موحد سواء فى الانتخابات المحلية الوشيكة أو فى استفتاء ٢٠١١ . كذلك، لم يكن واضحا من سيكون المرشح الرئاسى عن الحركة. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت مسعى قرنق نحو الرئاسة كأفضل الطرق لتغيير النظام، وهى الاستراتيجية التى نظر إليها على كونها قد أخذت طابعا رسميا حين سافر

سالفاكير إلى واشنطن عام ٢٠٠٦ للقاء كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، وكان ذلك بعد مصرع جون قرنق فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ .

إلا أن قانون انتخابات ٢٠٠٨ لم يسمح للمتبارين أن يتنافسوا على أكثر من منصب تنفيذى (منصب الرئيس فى الشمال، أو الجنوب، أو منصب حاكم ولاية من الولايات). وكان ذلك يعنى أنه فى حالة خسارة سالفاكير لانتخابات الرئاسة فسوف يصير بلا نفوذ. وفى الوقت ذاته، إذا قام أحد المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بترشيح نفسه لمنصب الرئيس، وحظى بالفعل بذلك المنصب، وأصبح سالفاكير رئيسا للجنوب، فلن يحظى سالفاكير بالمكانة ذاتها كتلك التى لذلك الرئيس. وفضلا عن ذلك، فإذا ما تنازل سالفاكير لمرشح آخر من الحركة الشعبية لتحرير السودان ليتنافس ذلك الأخير على رئاسة حكومة وحدة وطنية، وفى حالة فوز ذلك المتنافس، فسوف يفقد سالفاكير، بالتبعية، منصبه كنائب أول للرئيس إذ يتعين دستوريا أن يكون شاغل ذلك المنصب شماليا. هذا، وقد أعلن كل من باقان أموم وياسر سعيد عرمان، مرارا، اعتزام سالفاكير التنافس على منصب الرئيس، إلا أنه خشى أن يكون المراد من مناشدتهما تلك تهميشه وإقصاءه. وفى النهاية، تم الإعلان أن سالفاكير سوف يترشح لمنصب الرئيس، إلا أنه سرعان ما أخذت تراوده أفكار مغايرة.

لقد أدى الإعلان المبدئى لاعتزام ترشح سالفاكير للرئاسة إلى إثارة غضب حزب المؤتمر الوطنى، والذى ذهب إلى وجوب دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان عمر البشير رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية، وذلك من منطلق شراكتهما، إلا أن سالفاكير قد قام بالتراجع. وبالإضافة إلى تجاهل إشكالية من سيقوم بالتنافس على منصب الرئاسة، فقد تركت الاستراتيجية الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى عشية الانتخابات، دون حسم أو تحديد ... ما إذا كانت الحركة

ستقوم بالتنافس بمفردها أم ستعمد إلى بناء تحالف مع أحزاب ذات توجه مشترك، أم ستتحالف مع حزب المؤتمر الوطني، أم ستتفق مع ذلك الأخير للتركيز على دائرة اختصاصها فحسب. وبالرغم من أن تحالفا مع حزب المؤتمر الوطني سيعمل على ضمان نتائج انتخابية سلمية، وهو الخيار المفضل من قبل الحزب، إلا أن ذلك سيخالف إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يحدث ثورة في أوساط القطاع الشمالي للحزب ويبدو غير مقبول دوليا في الوقت الذي يحتمل أن تصدر خلاله عقوبات من قبل المحكمة الجنائية الدولية بحق عمر البشير. أما الطابع الأخف حدة لهذا السيناريو بما فيه تراجع موقف حزب المؤتمر الوطني، فكان يتمثل في أن تترك الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال السودان لسيطرة حزب المؤتمر الوطني، على أن يترك جنوب السودان لسيطرة الحركة. وقد كان هذا الطرح ممكنا بالرغم من أن زعامات الحركة كانت ستعترضهم الصعاب لإقناع القطاع الشمالي من الحزب بقبول اتفاق كهذا وفي النهاية، اختارت زعامات جوبا القبول بذلك الطرح، والذي كان موفقا للغاية من منظور انتخابي إلا أنه قد أفضى إلى انقسام في صفوف حزب المؤتمر الوطني.

الانتخابات

لقد بدأت العملية الانتخابية، رسمياً، بتسجيل الناخبين، وذلك خلال الفترة التي امتدت من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ وحتى السابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، كما تم إضافة أسبوع لتلك الفترة للوصول إلى مناطق نائية، من الوجهة اللوجيستية، في جنوب السودان، وكذلك بسبب فشل المفوضية القومية للانتخابات في إعلام الأهالي على نحو جيد بالعملية الانتخابية، وإخفاق مسئولي الحركة الشعبية لتحرير السودان في حشد مريديها وتعبئتهم. وقد خلص "المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام" إلى أن "فترة التسجيل للانتخابات كانت

نذيرا لما حدث بالفعل من تجاوزات وانتهاكات خلال سير العملية الانتخابية". ووفقا للمفوضية القومية للانتخابات، فإن ٧١٪ ممن يحق لهم التصويت فى الشمال قد تم تسجيلهم، كما تم تسجيل ٩٨٪ ممن لهم ذلك الحق فى الجنوب، إلا أن النسبة قد تجاوزت الـ ١٠٠٪ فى الجنوب فى بعض الأحيان بعد أن سعى زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأسابيع الأخيرة التى سبقت الانتخابات إلى إثبات أن تعداد السكان الذى تم إجراؤه قد انطوى على مغالطات فاضحة.

وفى الواقع، فقد أوضحت جميع لجان الإشراف والمراقبة إخفاق المفوضية القومية للانتخابات فى توعية الناخبين بشأن إجراءات التسجيل الأمر الذى أثر بالسلب فى معدلات المشاركة، وكذا فى فهم العملية الانتخابية وإدراكها من قبل السودانيين فى المجمل. لقد قامت المفوضية القومية للانتخابات باستخدام "الشجرة" كشعار انتخابى لحزب المؤتمر الوطنى، وهو الشعار ذاته الذى اعتمد فى المواد المستخدمة لتوعية الناخبين فى حملة الرئيس عمر البشير. هذا، وترد إلى الخاطر حالات عديدة لمواطنين تم منعهم من تسجيل أسمائهم فى قوائم الناخبين، ولآخرين تم تسجيلهم بطرق ملتوية، وكذا تسجيل أسماء مواطنين لم يبلغوا السن القانونية للتسجيل بالقوائم الانتخابية، فضلا عن حالات لتعديات وانتهاكات جرت بحق المراقبين. إن اللجان الشعبية والسلطات المحلية قد تم تعضيدها من قبل المفوضية القومية للانتخابات للتوثق من مستندات الهويات الشخصية للناخبين بما يتفق ومقتضى المادة ٢٢/ ٢/ ب من قانون الانتخابات القومية السودانية لسنة ٢٠٠٨ والتى نصت على "أنه يجب أن يكون لدى السودانى المقيم داخل السودان فى تاريخ تقديم طلب التسجيل وثيقة إثبات شخصية أو شهادة معتمدة من اللجنة الشعبية المحلية أو من سلطات الإدارة الأهلية أو التقليدية حسبما تكون الحال" ... هذا على الرغم من أنه فى كثير من الحالات كانت لتلك المنظمات روابط وثيقة بحزب

المؤتمر الوطني. وكثيراً ما سمح المسئولون للأهالى بتسجيل أسمائهم وإدراجها فى لجان لا يقطنون فى المحيط الذى تمثله، كما سمحوا للأهالى بالتسجيل دون أن يكون لديهم المستندات والأوراق اللازمة، أو لأولئك الذين لم يقدموا جميع البيانات المطلوبة. وبينما كانت هناك حاجة لبعض المرونة فى التعامل مع أولئك الذين يشتبه فى عدم بلوغهم السن القانونية للتسجيل، وذلك نظرا لعدم توافر شهادات تثبت تواريخ ميلادهم، عامة ... كان هناك ما يسوغ الإيمان بأن العملية الانتخابية قد تم تزويرها، وهو ما اتضح بجلاء فى حالات شهدها مؤلف الكتاب لمقاطع "فيديو" ظهرت فيها فتيات دون الثانية عشرة من أعمارهن وهن يلوحن، فى سعادة، بقسائم تسجيل أسمائهن كناخبات. كذلك، فقد تم تسجيل أسماء الكثير من العسكريين وضباط الصف وفقا لمحال عملهم وليس لأماكن سكناهم، وهو ما جاء مخالفا للمادة ٢٢ من قانون الانتخابات السودانية المشار إليه آنفا. وحين قدمت الشكاوى ضد تلك الممارسة، أصدرت المفوضية القومية للانتخابات بيانا يقضى بجواز تسجيل القوات النظامية بمحال عمل تلك القوات. وثمة احتمالان فى هذا الصدد: إما أن تكون عناصر القوات النظامية قد تمكنت من تسجيل أسمائها فى أكثر من موطن انتخابى، أو أن تكون الحكومة السودانية قد وجهت أو أجبرت هؤلاء المنتسبين الحكوميين نحو مواطن تتسم بضعف التأييد من قبل الأهالى للحكومة.

كذلك، فقد كانت هناك مشاكل خاصة بفتح مراكز التسجيل وإغلاقها دونما إنذار مسبق، وبخاصة فى جنوب البلاد. هذا، وقد اعتمد جنوب السودان مراكز التسجيل المتنقلة، ولكن قلة فقط هم من عرفوا بها مقدما. أما قاطنو أبيى، فكان بإمكانهم -بموجب اتفاق السلام الشامل- تسجيل أسمائهم إما فى جنوب كردفان وإما فى واراب، بيد أن هؤلاء الأهالى كانت تنقصهم المعلومات الكافية. وقد خلصت إحدى لجان الإشراف والمراقبة إلى أنه "وبما للسودان من تاريخ حافل بالاختلالات،

والتهميش، والتباينات الإقليمية فى التخوم ... فإن النتائج غير العادلة للانتخابات يخشى معها تكريس الخلافات التقليدية وترسيخ التهميش، بدلاً من بناء عملية سياسية لا تستبعد أحدا مطلقا. ولقد عانت كل من ولاية الوحدة، وولايتى بحر الغزال الغربية والشمالية، وكذا ولايتى النيل الأزرق وكردفان نقصا فيما يتعلق بمستلزمات التسجيل. هذا، وقد كان تسجيل أسماء من يعملون بالرعى محدودا، فى حين وجدها آخرون مهمة شاقة وذلك لبعد المسافة من المراكز ولعدم توفر الأمان، وبخاصة فى الجنوب. وقد زعم الدكتور قطبى المهدى، المنتمى لحزب المؤتمر الوطنى أن تسجيل أسماء الناخبين فى الجنوب قد اصطبغ بعمليات تزوير واسعة النطاق لم يتم الإفصاح عنها على نحو كامل بسبب اعتقال كوادر حزب المؤتمر الوطنى، على نحو متواتر، فضلا عن وجود عدد محدود من المراقبين الدوليين مما لم يسمح بأن يكونوا ذوى فاعلية. إن جميع المراقبين كانوا مدركين أن مسئولى الحزب كانوا يعملون من خلال لجان شعبية ذات صلة بالحزب، أو من خلال خيام خارج مراكز التسجيل – حيث جرت عملية جمع استمارات تسجيل الناخبين، على الأرجح، لاعتبارات الحفاظ على الأمن.

أما حركات التحرر فى دارفور فلم تشارك فى الانتخابات وذلك بسبب اعتراضها على أن تجرى تلك الانتخابات، وكذا لأنه قد تم الإعلان أنه لا يحق لتلك الحركات خوض الانتخابات كونها جماعات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وحتى نهاية الانتخابات كانت تلك الحركات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات برمتها. وأما الحزب الشيوعى السودانى، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد فقد قررا منذ البداية عدم مشاركتهما فى دارفور، وذلك بسبب الحرب، ووجود مشكلات تتعلق بتسجيل الناخبين، وإنكار حقوق المرحلين، وعجز الأهالى الموجودين خلف خطوط المتمردين عن الإدلاء بأصواتهم لتعذر الوصول إلى مقار الانتخابات، ومناشدة طائفة من

عناصر المجتمع المدنى بعدم خوض الانتخابات، والرغبة فى تحقيق السلام أولا ثم استقطاب الجماعات المسلحة إلى حلبة التنافس السياسى ومعتركه.

وعلى الرغم من تلك المشكلات، إلا أن المفوضية الدولية الوحيدة التى أشرفت على عملية تسجيل الناخبين – مركز كارتر – قد خلصت إلى أن عملية تسجيل الناخبين كانت سلمية ومنظمة فيما عدا دارفور. وقد قرر كثير من المحللين لاحقا أن بعض أسوأ الانتهاكات التى جرت أثناء الانتخابات قد وقعت خلال ذلك الطور ولم يتم رصدها أو إثباتها. وفى النهاية، فقد كان عدد الناخبين المقيدين فى السودان يبلغ نحو ١٦,٣٥ مليونا، بالإضافة إلى مائة ألف ناخب فى الخارج. وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التى قامت بتسمية مرشحيها ٧٢ حزبا، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كانا الحزبين الوحيدين المتلكين لموارد مالية وبشرية كافية لخوض غمار المنافسة الانتخابية فى العديد من الدوائر.

ومن بين المشكلات التى اصطبغت بها فترة الحملة الانتخابية اشتراط أن تقوم الأحزاب بالإخطار عن نيتها لعقد اجتماعات لحشد الأنصار، وذلك قبل ٧٢ ساعة، فى بعض المناطق، بينما استدعى إخطار عدد من الوكالات الأمنية فى مناطق أخرى. كذلك، كانت هناك مشاكل متعلقة بمدى القدرة على النفاذ إلى وسائل الإعلام واستخدامها فى هذا الشأن، ففى إحدى الوقائع تم حجب حديث إذاعى مسجل سلفا للصادق المهدى فى إذاعة أم درمان الرسمية فى الثالث من آذار/ مارس ٢٠١٠، وذلك لأنه قد تم الزعم بأن المهدى كان "يحرض على الكراهية" ... وهو ما كشف مركز كارتر الدولى للسلام لاحقا عن كونه محض فرية لا أساس لها. ونظرا للتحيز الواضح، قام تحالف جوبا الشمالى بالانسحاب من المشاركة فى المجلس الإعلامى المؤسس من قبل الحكومة، ثم ما لبث أن قامت الجهات الأمنية

بالجنوب بإغلاق محطتين إذاعيتين فى جوبا (راديو بخيتة، والحرية اف.ام)، وذلك لاعتراض تلك الجهات على محتوى ما يبثانه، فضلا عن تعرض الصحافيين على امتداد السودان إلى كثير من التهديدات والانتهاكات. هذا، وقد اعترضت أحزاب تحالف جوبا على استخدام المقار والممتلكات الحكومية فى الحملات الانتخابية، كما طالبت بإنهاء حالة الطوارئ المفروضة فى دارفور، وأصرت على ضرورة التوصل إلى اتفاق يتيح للجماعات المسلحة فى دارفور حق التصويت، وكذلك فقد تشككت فى مدى حيدة المفوضية القومية للانتخابات ونزاهتها فى إحالة تقدمت بها إلى المفوضية فى السادس من آذار/ مارس ٢٠١٠ . أما جهاز الاستخبارات والأمن الوطنى فقد كان صارما فى القبض على أعضاء حركة "قرفنا" والاعتداء عليهم ... تلك الحركة التى شككت فى مشروعية العملية الانتخابية، وناشدت بإعادة إرساء الدولة الديمقراطية ونبذ مفهوم دولة "الحزب".

إن جهوداً قد بذلت بواسطة فريق "الاتحاد الإفريقى" تحت قيادة رئيس جنوب إفريقيا الأسبق تابو مبيكى، وذلك للحصول على موافقة الأحزاب السياسية على ميثاق شرف للعمل السياسى، أما فى الشمال فقد سعت أحزاب المعارضة إلى استخدام المفاوضات لجعل المناخ السياسى أكثر رحابة ولرفدها بالتمويل الحكومى (استنادا إلى أحكام المادة ٦٧/ ٢/ ج من قانون الانتخابات القومية، والخاصة بتمويل الحملة الانتخابية ومصادرها، والتى تنص على "أنه يجوز للمرشحين والأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من المساهمات المالية التى قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لجميع الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو") ، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض من قبل حزب المؤتمر الوطنى، وبذا انهارت تلك الجهود. وقد أنحى أحد أعضاء فريق مبيكى باللائمة عن الفشل فى إقرار ميثاق الشرف على كل من صديق يوسف من

الحزب الشيوعي السوداني، ومبارك الفاضل المهدي من حزب الأمة للإصلاح والتجديد. أما في الجنوب، فقد وافقت أحزاب المعارضة والجبهة الشعبية لتحرير السودان على ميثاق شرف للعمل السياسي، كما وافقت على تقديم الحكومة للتمويل اللازم. بيد أن قبول الجبهة الشعبية لميثاق الشرف كان صوريا إلى حد كبير، وذلك على النحو الذي أوضحته ممارساتها التعسفية المتواترة، بينما لم يتم تقديم التمويل إلا في وقت متأخر ولحزبين فقط قاما بتبديده لاحقا، مع عدم تلقي معظم الأحزاب الأخرى أي تمويل على الإطلاق.

وقد توالى المزيد من المشكلات مع تواتر التسميات، على الرغم من إمكانية عزوها، على نحو كبير، إلى افتقار الأحزاب إلى إجراءات ناجعة، بأكثر من عزوها إلى المفوضية القومية للانتخابات. لذا، فإن أعدادا كبيرة من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، وبخاصة من الحركة الشعبية، لم تقبل المرشحين المختارين من قبل الحزب، ومن ثم فقد خاضوا الانتخابات كمستقلين. أما في الشمال، فقد خاض بعض المنشقين الانتخابات لأنهم توقعوا أن الحزب سيقوم بالتخلص منهم، ولذا قاموا بالانسحاب. بيد أن ذلك لم يكن اتجاه معظم المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد خاض ٣٥٧ فردا الانتخابات كمستقلين في مواجهة مرشحي الحزب الموافق عليهم رسميا، بمن فيهم أنجلينا تيني درقون، وزيرة الدولة للطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية عن الحركة الشعبية وزوجة رياك مشار، نائب الرئيس، والتي خاضت الانتخابات لتنافس على مقعد حاكم ولاية الوحدة ضد تعبان دينق قاي الذي خسر رئاسة الحزب في الولاية في انتخاب حزبي، وذلك لصالح حاكم سابق أصبح لاحقا وزيرا للصحة في حكومة جنوب السودان وهو الدكتور جوزيف بابيني مونيتويل، والذي اختير لاحقا بواسطة الحزب لخوض الانتخابات كمرشح عنه ليجد أن "الكلية

الانتخابية" المعينة من قبل سالفاكير قد أبطلت القرار فى إصرارها على تعبان دينق ذى الشعبية المحدودة.

أما تعبان دينق فقد أسس تنظيماً عصابياً ديكتاتورياً فى ولاية الوحدة ارتكانا إلى ٢٪ من عائدات النفط التى تتحصل عليها الولاية وفقا لبروتوكول اقتسام الثروة بمقتضى اتفاق السلام الشامل. وقد تم تحويل تلك المبالغ بواسطه وكيله الشخصى فى الخرطوم، وذلك لأغراض لم تكن معلومة حتى لوزير ماليته، فى الوقت الذى كان كل فرد فى الولاية يخشى ذلك الحاكم. هذا، وقد استطاع دينق المحافظة على ذلك الوضع ارتكانا إلى صلات وثيقة كانت تربطه برئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان – جيمس هوت مای، وإلى ما كان يرقى لأن يعد جيشا خاصا، والذى استخدمه دينق، عام ٢٠٠٩، للهجوم على ١٦ من حراس الأمن وقتلهم فى منزل نائب قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان، باولينو ماتيب، وذلك فى بانتيو ... والذى اعتبره دينق منافسا له فى الولاية. كذلك، كان دينق مدعوما من قبل سالفاكير، والأرجح أن كان ذلك وسيلة للقضاء على طموحات نائب الرئيس، رياك مشار. ونتيجة لتلك الممارسات، تحالف كل من باولينو ماتيب، ورياك مشار، وجوزيف مونيتويل، واللواء بيتر قديت ياكا، وعديد من القادة فى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمعارضة تعبان دينق ومؤازرة أنجلينا درقون فى سعيها التنافسى. هذا، وقد اتسمت ولاية الوحدة بتفشى الفساد وسوء الإدارة بها، إلا أن ولايات أخرى قد عانت كذلك مشاكل مشابهة. كل ذلك أدى إلى تشجيع المنشقين، على جميع المستويات فى الجنوب، لخوض الانتخابات كمستقلين.

إن زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت راغبة، فى البداية، فى معاقبة المنشقين والتبرؤ منهم، ولكن بسبب كثرة عددهم اضطر سالفاكير فى النهاية إلى انتهاج منحى توفيقى. وقد تم تعضيد ذلك من قبل الكثيرين منهم ممن

قالوا إنهم سوف يرجعون إلى الحركة إذا ما تم انتخابهم. وقد أدت العملية التى أخفقت بجلاء إلى إرباك "المكتب السياسى" للحركة، وجعلت سكرتيرها العام، باقان أموم، يتقدم باستقالته. إن بزوغ أولئك المنشقين قد ضاعف من الحيرة فى الجنوب، وقد زعم حزب المؤتمر الوطنى أنه إذا ما استمرت الفوضى ممسكة بخناق الحركة الشعبية فسيكون من الصعب عليه عقد شراكة معها، كما سيضحى من العسير المضى بعملية السلام قدما فى فترة ما بعد الانتخابات.

كذلك، فقد ووجه حزب المؤتمر الوطنى بمشكلات مماثلة فى تسمية مرشحيه، إلا أن الأمر لم يصبح شقاقيا كما فى حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان نظرا لما كان للدوائر الانتخابية من تحكم أكبر فى مجريات العملية الانتخابية بالمقارنة بما حدث فى الجنوب. هذا، وقد أدت الصراعات حول تسمية المرشحين فى شمال كردفان وجنوبه إلى حدوث انقسامات ومصادمات وقضايا. أما فى الجزيرة، فإن الدكتور نافع على نافع – أحد أقوى رجالات حزب المؤتمر الوطنى، فقد رفضت دائرته ترشيحه بها، حيث أجبر على أن يرشح نفسه فى موطنه (شندى بالشمال). وحيث كان نافع قائدا لحملة حزب المؤتمر الوطنى، فقد قام – مراراً – باستبعاد العناصر المحلية من الحزب حين انتقاء المرشحين، وهو الأمر الذى أشعل غضبا عارما انتشر ليصل أثره إليه ذاته.

أما الخلافات فقد كانت حادة فى التنافس على ترشيحات حكام الولايات. وبينما لم يكن لدى المشرعين وحكام الولايات سلطة كبيرة فى ظل دستور حزب المؤتمر الوطنى لعام ١٩٩٨، حيث استعيض عنهم بالخرطوم وجوبا، ونتيجة للدساتير المؤقتة فى شمال البلاد وجنوبها والمنصوص عليها بموجب اتفاق السلام الشامل، فقد كان لكليهما سلطات أكبر. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد ووجه بمأزق أن يختار ما بين حلفاء للحزب قد لا يحظوا بالدعم الشعبى، أو مرشحين يتمتعون

بشعبية كبيرة إلا أنه قد يصبح من الصعب السيطرة عليهم حال نجاحهم فى الانتخابات. إن بزوغ المرشحين المستقلين لم يكن يمثل – على الإطلاق – أية شقاقات أيديولوجية أو سياسية عميقة فى الشمال أو الجنوب، بل كان يمثل – بالأساس – ردة فعل لنهج الانتقاء المستبد والتعسفى من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، وكذا للقضايا القبلية المحلية.

وبينما أدى بزوغ المرشحين المستقلين إلى بعض الصراعات الحزبية الداخلية، كان اختيار الحركة الشعبية لتحرير السودان لياسر عرمان كمرشح رئاسى اختيارا أثار الكثير من الجدل والخلاف، قد يرجع جانب منه إلى أن عرمان لم يتم اختياره خلال المؤتمر الوطنى للحركة عام ٢٠٠٨، بل تم بواسطة "المكتب السياسى" للحزب فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ . فإذا ما تم النظر إلى عرمان كناشط حزبى متمرس، فهو بلا شك مرشح مؤهل لخوض السباق، بيد أن اختياره ليطرح العديد من الأسئلة. أولاً: كان قرار اختيار عرمان ليخوض سباق رئاسة الحركة الشعبية، وعدم اختيار سالفاكير إشارة جلية إلى أنه رغما عن التزام الحركة "بسودان جديد موحد"، فقد كان سالفاكير يهيئ نفسه ليصبح زعيما فى جنوب مستقل. كذلك، فبسبب أن فوز عرمان لم يكن أمرا واردا فى البداية، ذهب الكثير من المراقبين إلى أن خوضه السباق كان مصمما لحشد التأييد للحركة الشعبية فى الشمال فى حقبة ما بعد الاستفتاء بعد أن يتم انفصال جنوب السودان. ثانياً: بدا اختيار "المكتب السياسى" لياسر عرمان كحجر عثرة فى وجة تحقيق شراكة ناجعة مع حزب المؤتمر الوطنى فيما بعد الانتخابات، إذ كان ينظر إليه على كونه منشقاً شمالياً وشيوعياً مناهضاً لأيديولوجية "السودان الجديد"، وهى الأيديولوجية التى لم تكن ترتكن إلى الوحدة فحسب، وإنما – فى الأساس – إلى العلمانية ... ذلك المفهوم الذى يرغب حزب المؤتمر الوطنى فى أن يقوم بوأده. هذا، وقد زعم الحزب أنه لن

يطرح مرشحا للتنافس ضد سالفاكير فى الجنوب، بيد أن الدكتور لام أكول أجاوين، وزير خارجية الحركة الشعبية الأسبق فى حكومة الوحدة الوطنية، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى والتى كانت حديثة العهد آنذاك ... قد خاض السباق الرئاسى، إذ آمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أنه مرشح حزب المؤتمر الوطنى باقتدار. ثالثا: كان من المتوقع أن يؤدى اختيار ياسر عرمان إلى خلق انقسامات فى صفوف الدوائر الجنوبية للحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة أولئك الذين يجدون من الصعوبة بمكان التصويت لأحد "الجلابة"[1] ، حتى ولو كان "جلابة" من نوع مغاير. وحين تم القبض على عرمان والتعدى عليه بالضرب هو وباقان أموم خلال تظاهرة فى الخرطوم فى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أورد باقان أموم أن عقيدا بالقوات المسلحة السودانية قال: "يجب أن يقتل ياسر عرمان بسبب جلبه لأولئك العبيد إلى الخرطوم". وبالفعل، فإن جانبا من كراهية حزب المؤتمر الوطنى لعرمان يكمن فى كونه "جعليا"، من القبيلة ذاتها التى ينتمى إليها عمر البشير (وثمة مزاعم بكونهم قريبين بعيدين)، ومن ثم

(١) تأتى كلمة «الجلابى» من جلب / يجلب، وهى فئة اجتماعية اقتصادية قد تكون من قبائل مشتركة من الشمال النيلى وبعض الجنوبيين الذين كانت لديهم بعض الحظوة المالية وأصبحوا ضمن هذه المجموعة، وأصبحت هذه المجموعة على علاقة بالنشاط السياسى والسلطة، وتوسعت هذه المجموعة وذهبت لدارفور وجبال النوبة.

وكلمة الجلابة يتم استخدامها فى إطار مفهوم السودانى الشمالى وأحياناً السودانى من نوى الأصول العربية، وأحياناً يستخدمها البعض للسودانيين الشماليين بإضافة الانتهازيين كصفة للجزء المقصود منه الشماليون.

فى كل الأحوال، نستطيع أن نجزم بأن كلمة «جلاّبة» مقصود بها العنصر الشمالى، وإن كانت فى بداياتها قد استخدمت وأطلقت على التجار الشماليين فى جنوب السودان، وقد تلازمت صفة التاجر مع كلمة «الجلاّبة»، حيث كانت السلع والخدمات نادرة فى السودان فى حقب مختلفة ويسيطر على قلتها التجار، وحيث كان هدف التجار الربح الكبير دون مراعاة أحوال العباد، فأدّى ذلك إلى طمعهم فى الربح وتخزينهم للسلع وسيطرتهم على معايش الناس منه. كلمة «جلاّبة» كلمة سيئة السمعة يوصف بها من هو جشع. (المترجم).

ينظر إليه على كونه خائناً عنصرياً. وبالرغم من ذلك، يرى من هم أشد تشاؤما (وتضم القائمة رياك مشار من دون أدنى شك) أن عرمان قد تم اختياره ككبش فداء يمكن أن يتم سحبه، وذلك كجزء من صفقة مع حزب المؤتمر الوطني.

وعقب ترشيح ياسر عرمان، قام على عثمان طه بزيارة إلى جوبا. وقد أخبر المؤلف من قبل مصدر عليم بحزب المؤتمر الوطني أن طه قدم مقترحا لسالفاكير، رئيس حكومة جنوب السودان لإقصاء عرمان وذلك للحفاظ على الشراكة فيما بين الحزب والحركة الشعبية لتحرير السودان وفق المسار المرسوم لها، وكذا لضمان التوصل إلى اتفاقات مرضية بشأن القضايا المعلقة كتعداد السكان وزيادة عدد المقاعد التمثيلية في الجنوب. هذا، ويمكن الركون إلى صحة ما سبق إذ لم يخف حزب المؤتمر الوطني ما ذهب إليه من اعتبار الحركة الشعبية لتحرير السودان قد خانت شراكتها معه بتقديم مرشح ضد عمر البشير. أما سالفاكير ورياك مشار فقد وافقا على إقصاء عرمان، إلا أنهما قد تم تجاوزهما في اجتماع عاصف "للمكتب السياسي" للحركة – بيد أن ذلك لم يمثل نهاية الأمر. وقد أخبر أحد قادة حزب المؤتمر الوطني المؤلف أن عرمان لا يمثل تهديدا، ولكن الحزب أرادها انتخابات نزيهة في سعيه لإظهار ملامح الوحدة فيما بين شركاء السلام، إلا أن مسئولاً آخر أكد أن أصوات معظم الجنوبيين "موقوفة" لصالح ياسر عرمان، إذ من المتوقع أن تنحاز أصوات المعارضة الشمالية إليه حال إجراء اقتراع لاحق، الأمر الذي يمثل تهديدا حقيقيا لعمر البشير.

أما سالفاكير، فقد عمد إلى انتهاك القواعد الحاكمة بإصراره على ارتداء بزته العسكرية وتمسكه بأن تتم مخاطبته "بالفريق"، وهو ما جعل مختار الأصم، رئيس لجنة التسجيل بالمفوضية القومية للانتخابات يصرح بأن سلوك سالفاكير على هذا النحو يفقده الأحقية في خوض سباق الانتخابات. هذا، وقد قام جون قرنق عام

٢٠٠٥ بإجبار سالفاكير على الاستقالة من الجيش الشعبى لتحرير السودان، وعلى الفور أذعن سالفاكير للأمر.

فى العشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠ بدأت الحملة الانتخابية حيث قامت جميع الأحزاب الرئيسية فى البلاد بعقد مؤتمرات صحافية واجتماعات حاشدة. وكانت الملصقات الضخمة التى حملت صورة عمر البشير تنتشر فى كل ركن من شوارع وسط الخرطوم، مما جعل الساخرين الخبثاء يتلامزون بأن الفائز فى الانتخابات لن يكون إلا أحد اثنين: إما عمر البشير، وإما نجم الملصق الإعلانى للمشروب المحلى، وهو الملصق الذى تنافس مع ملصقات عمر البشير من حيث العدد والانتشار. أما جوبا، فقد رفعت القليل من ملصقات تحمل صورة سالفاكير، ولم ترفع ملصقات لمنافسه الرئيسى، لام أكول. وفى الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠، دشن مسئول الاستخبارات السابق، صلاح عبد الله قوش الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطنى، فى حين دشن سالفاكير، فى اليوم التالى مباشرة، الحملة الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى ظل أوامر الجيش الشعبى لتحرير السودان للمحال التجارية فى جوبا بإغلاق أبوابها وذلك لضمان حضور الناخبين للإدلاء بأصواتهم فى اللجان المختلفة. وبالرغم من الإعلان عن هدنة لوقف إطلاق النار بين حركة العدل والمساواة وبين القوات المسلحة السودانية فى دارفور، إلا أن تلك الهدنة لم تنسحب إلى الجماعات المسلحة الأخرى، وأدت – بالتالى – إلى عدم إتاحة المناطق المسيطر عليها من قبل حركة العدل والمساواة لأن تجرى بها حملات انتخابية.

أما فى شمال بحر الغزال، فقد عمد حاكمها، بول مالونج أوان، إلى منع مرشحى المعارضة من عقد اجتماعات لحشد الأنصار. وقد أورد كل من مراقبى مركز كارتر الدولى للسلام ووسائط الإعلام أن تعبان دينق، حاكم ولاية الوحدة، قد

أمر باعتقال عدد من المسئولين المناصرين لأنجلينا درقون، وإغلاق المرور من على الجسر الذى يربط ما بين بانتيو وروبكونا لمنع مرور أية مواكب. كذلك أورد مراقبو مركز كارتر استخدام مركبات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى مسيرات الحشد لتعبان دينق، وقيام أفراد الجيش الشعبى بتمزيق ملصقات المعارضين وصورهم، فضلا عن خطاب لدينق ذهب فيه إلى عدم أهلية أنجلينا درقون لتولى منصب حاكم الولاية لكونها امرأة. وفى أثناء الانتخابات، قام وفد ممثل لجميع الأحزاب بما فيه بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بإمداد مؤلف الكتاب بالمئات من بطاقات الاقتراع المهورة بتوقيعات الناخبين زاعمين أنها قد ألقيت من النوافذ من قبل مسئولى العملية الانتخابية بسبب قيام الناخبين بالتصويت لمرشحين آخرين غير تعبان دينق.

هذا، وقد سعت أحزاب تحالف جوبا، منذ البداية، إلى توظيف تهديدها بالانسحاب من العملية الانتخابية برمتها للضغط على حزب المؤتمر الوطنى للموافقة على الإرجاء، وتكوين حكومة تضم جميع الأطياف الحزبية للإشراف على سير العملية الانتخابية. وفى خضم ذلك الجدل، ودونما إجراء أية مشاورات مع الرفقاء فى تحالف جوبا، أعلن ياسر عرمان مقاطعة الحركة الشعبية لتحرير السودان للانتخابات الرئاسية وانتخابات دارفور، على الرغم من كون الحركة ستكمل مشاركتها فى ذلك الجزء المتبقى من الشمال بما فيه النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد أدى ذلك إلى إرباك أحزاب تحالف جوبا، إذ كان له ثلاثة تأثيرات مباشرة: أولها، أنه جعل الكثيرين من الشماليين يخلصون إلى أن ذلك يعد إعلاناً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان عن انفصال الجنوب واستقلاله عن الشمال. وثانيها، أنه أدى إلى تولد شكوك عميقة بأن الحملة الانتخابية لياسر عرمان قد تم تعطيلها نتيجة صفقة سرية جرت بين الحركة فى جوبا، وبين حزب المؤتمر الوطنى.

أما التأثير الثالث، فكان تشجيع أحزاب المعارضة فى الشمال لحسم مواقفها من مقاطعة الانتخابات. وبالفعل، عقب أن قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالخطوة الأولى، أعلن كل من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى – فى تتابع سريع – مقاطعتهما للانتخابات الرئاسية، ومن ثم الانضمام إلى المقاطعات المبكرة التى قام بها كل من الحزب الشيوعى السودانى، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد.

لقد بات جلياً وقوع الحركة الشعبية لتحرير السودان بين مطرقة دعاة "السودان الجديد" فى الشمال الذين آمنوا بعدم قدرتهم على الفوز فى الانتخابات التشريعية أو انتخابات الولايات، ولكن حسبوا أنهم قد يفوزون فى انتخابات الرئاسة ... وسندان الانفصاليين الجنوبيين الذين باتوا منزعجين من نجاح حملة ياسر عرمان الانتخابية، والتى قرعت أيضا نواقيس الإنذار لحزب المؤتمر الوطنى. أما فى صفوف القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد تجذرت الانقسامات بين هؤلاء الراغبين فى مقاطعة شاملة وأولئك الراغبين فى التمثيل الكامل، وإن ظلوا يستبعدون كلا من دارفور والنيل الأزرق (إذ اعتبرت الحركة الشعبية النيل الأزرق جزءا من الجنوب ... وذلك لحاجة فى نفسها). وكانت النتيجة فوز أنصار المقاطعة الشاملة، حيث أعلن السكرتير العام للحركة الشعبية، باقان أموم، القرار الرسمى فى مؤتمر صحافى. وقد بدا القرار متماسكا لارتكانه، بالأساس، إلى انسحاب المرشحين من الإقليم، إلا أنه قد ووجه بمعارضة أولئك الذين اعتبرونه تهديدا لشراكة الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطنى، وبمعارضة مالك عقار اير، نائب قائد الحركة الشعبية، وقائد قطاعها الشمالى، والذى كان يخوض سباق الترشح لمنصب حاكم ولاية النيل الأزرق.

ولكن يبقى السؤال ... لماذا تم إبعاد ياسر عرمان عن المشهد الانتخابى؟! إن التبرير المقدم، رسميا، هو عدم ملاءمة الأجواء لإدارة العملية الانتخابية والإشراف

عليها، وأنه بعد أن فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى توظيف شراكتها مع حزب المؤتمر الوطنى لإحداث تغييرات فى إجراءات العملية الانتخابية وإلغاء التحكم الممارس ضد المفوضية القومية للانتخابات ... قررت الحركة الانسحاب من الانتخابات. أما السبب الضمنى المتداول فى المحيط الخاص غير المعلن فيختلف عن ذلك المذكور آنفا، وإن اشتركا فى كونهما غير مقنعين، بل تعداه الأخير وفاقه فى كونه غرائبيا. لقد قدم كل من ياسر عرمان وباقان أموم طرحين مؤيدين للانسحاب من سباق الانتخابات، تناول الطرح الأول قولهما إنهما حسبا، فى بداية الأمر، إمكانية حدوث تحول ديمقراطى وتداول للسلطة، إلا أنهما اكتشفا - لاحقاً - استحالة ذلك. أما الطرح الثانى، فقد زعما بموجبه أن مواصلة الحركة الشعبية لتحرير السودان حملتها الانتخابية قد خشى معه حدوث مذبحة طائفية واسعة النطاق إذ استشعر النظام الحاكم خطر كونه مهددا. إلا أنه لا يعقل أن تذهب الحركة الشعبية إلى أن تتصور إمكانية أن يتم تداول السلطة على نحو سلمى. وقد ذهب الطرح الثانى إلى الإشارة إلى ما نعت به ياسر عرمان من عنصرية بسبب دعمه للجنوبيين، حيث أورد كراهيته العنصرية تلك على صفحات جريدة "الانتباهة"، التى يصدرها الطيب مصطفى، خال عمر البشير ... والحديث عن إمكانية أن تؤدى التوترات الناجمة عن الانتهاكات الصارخة فى العملية الانتخابية إلى "صراع عرقى"، حيث كان الهدف من انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمان عدم حدوث ذلك الأمر. وبالفعل، كان ثمة إيمان بوجوب تقدير المجتمع الدولى لذلك الانسحاب وذلك لضمان أن تجرى الانتخابات فى مناخ سلمى. وقد بقى السؤال: كيف يستقيم أن تجرى انتخابات ذات معنى فى ظل غياب المرشح الوحيد الذى يمثل تهديدا حقيقيا لعمر البشير ... بدون إجابة.

لقد كان حتماً أن يسود العنف إذا لم يفز عرمان بمنصب الرئيس عن طريق

صناديق الاقتراع (إذا كان له أن يفوز به)، إلا أن عرمان وأموم، اللذين قدما ما أوردناه آنفا، لم يعرف عنهما من قبل أنه قد تم تخويفهما عن طريق تهديدات بالعنف من قبل الحكومة. كذلك، فإن الزعم بأن العنف سيكون ذا طابع عرقي وعنصري، وأنه لكي يفوز عرمان بالرئاسة لتوجب عليه حصد العديد من الأصوات في الشمال ... هو زعم داحض لا أساس له. أما رياك مشار الذي قام بتأييد مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ولكنه عارض بشدة قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بمقاطعة المناطق الأخرى... فقد ذكر أن عرمان قد ناشد "المكتب السياسي" مراراً سحب ترشيحه للرئاسة، وأن المكتب قد استجاب لرغبته في النهاية. إن ذلك أمر لا يمكن تصديقه، فسلوك عرمان وتوجهاته قد نهضت دليلاً على رغبته في خوض انتخابات الرئاسة. أما المتداول فهو أن حزب المؤتمر الوطني كان لديه أسباب وجيهة للخوف من إمكانية فوز عرمان وبالتالي هزيمة البشير، أو قيام عرمان بالتعاون مع مرشحين آخرين بتفويت الفرصة على البشير للفوز في جولة أولى للانتخابات، ومن ثم إرجاء حسم الأمر حتى جولة ثانية يتوقع خلالها أن تحتشد أحزاب المعارضة الأخرى حول عرمان.

وقبل أسبوع من إجراء الانتخابات، كان مؤلف الكتاب موجودا بأحد مقار الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم، حيث تم إخباره من قبل مسئولي الحركة بأن مقاطعة الحركة للانتخابات قد اكتملت فيما عدا ولاية النيل الأزرق. وخلال ذلك الاجتماع تناهت إلى الأسماع أصوات صفير معلنة وصول الدكتور رياك مشار، والذي أخبر المؤلف، خلال لقاء جمعهما بعد دقائق، أنه لن تكون هناك مقاطعة للانتخابات من قبل الحركة في الشمال، فيما عدا الانتخابات الرئاسية، وأنه قد تم رفض جميع المقترحات الداعية إلى إجراء صفقة ما مع حزب المؤتمر الوطني في هذا الشأن. وعند انصراف رياك مشار، أكد مسئولو الحركة للمؤلف أن

المقاطعة "سارية المفعول" رغم ما قد قيل على نحو يخالف ذلك.

لذا، فإن أكثر التفسيرات إقناعا أنه خلال الاجتماع الذى عقد فى جوبا بين سالفاكير وعلى عثمان طه، أو بعيد ذلك الاجتماع، قررت زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى جوبا، إنهاء حملة ياسر عرمان الانتخابية بغية المحافظة على ديمومة الشراكة مع حزب المؤتمر الوطنى، وعدم عرقلة مسيرة الاستقلال الجنوبى. على أن الأمر لم يكن يمثل مفاجأة إذ تزامن مع ما اعتبر خيانة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لمؤيديها فى الولايات الشمالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق) خلال مفاوضات اتفاق السلام الشامل، كما تزامن مع العديد من المقايضات التى تمت فى البرلمان بشأن التدابير الديمقراطية لإبقاء مشروع انفصال الجنوب فى مساره المرسوم سلفا (وهى المقايضات التى لاقت دعما من قبل عرمان بصفته زعيم الكتلة البرلمانية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان). كذلك، قد يكون ثمة اتفاق تم التوصل إليه فى اجتماع على عثمان طه مع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لإغضاء الطرف عن انتهاكات كلا الطرفين فى نطاق تأثيرهما، وذلك على نحو تبادلى.

وبنظرة ارتجاعية، كان سالفاكير ليذهب، على الأرجح، إلى أن اختيار ياسر عرمان كمرشح رئاسى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان يعد اختيارا خاطئا ... ليس لكون عرمان مرشحا تنقصه الكفاءة، بل لكونه بالفعل مرشحا ذا كفاءة إذ أبدى قدرة مذهلة على حشد الجماهير فى الشمال، وبخاصة فى المناطق المهمشة كدارفور، وكذا حشد الجنوبيين ممن يقطن شمال البلاد، فضلا عن كونه قد حظى بتأييد الجنوبيين فى موطنهم، الجنوب. لقد كان عرمان مثالا حيا على أن حلم "السودان الجديد" له أساس سياسى متين مصحوب بقدرة فائقة على استقطاب تأييد شعبى غفير. إلا أنه ووفقا لواقعة نادرة من تطابق المصالح بين سالفاكير

ورياك مشار، أقدم الاثنان على الضغط من خلال "المكتب السياسي" للحركة الشعبية لاستصدار قرار بإبعاد عرمان عن المعترك الانتخابي على أساس إيمانه هو وباقان أموم أن الانتخابات لن تجرى بالأساس، وأنه إذا أجريت فسيتم انتهاكها وتزويرها لا محالة، وبالتالي فليس من المنطقي الانسحاب من الانتخابات الأخرى فحسب، وإنما يتوجب الانسحاب من معترك جملة الانتخابات الرئاسية كذلك. وعندها، تحديدا، تم التضحية "بالسودان الجديد" لصالح تحقيق الانفصال الجنوبي.

أما حزب الأمة فقد انقسم إلى معسكرين بشأن قرار مقاطعة الانتخابات، حيث كان الصادق المهدي من معارضي المقاطعة، بينما نادى بعض رفاقه المقربين، بمن فيهم كريمته الدكتورة مريم الصادق، بمقاطعة الانتخابات. وحين أخفقت جهود المهدي في الضغط على عمر البشير لتقديم بعض التنازلات، وقع حزب الأمة في دوامة من الجدالات اللانهائية والتي كان نتيجتها الانسحاب الكامل للحزب من الانتخابات. وبينما ارتكن قرار المقاطعة رسميا إلى الإيمان بأنه قد تم تزوير الانتخابات، وإلى كون الحزب قد عانى كثيرا قمع حزب المؤتمر الوطني على امتداد سنوات طوال، إلا أن الواقع كان يشير إلى تراجع دور الحزب على نحو تدريجي مما سيؤثر بالسلب على أدائه في الانتخابات. وقد وجد الصادق المهدي نفسه شطر لغز محير ومأزق حرج: ففي حالة فوز البشير ستكون هناك "مصاعب جسام"، أما في حالة فوز عرمان، فلن يرتضي الجيش ذلك الفوز مطلقا.

أما عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي يمسك بزمام حزبه بأكثر مما يفعل الصادق المهدي في حزب الأمة ... فقد انضم إلى تحالف جويا لاحقا، إلا أنه سرعان ما أعلن انسحاب حاتم عسير، المرشح الرئاسي عن الحزب، من سباق الانتخابات. هذا، وقد ترك الميرغني الباب مشرعا أمام احتمالات

قدر أكبر من المقاطعة، إلا أنه سرعان ما كانت الانتخابات الرئاسية قد أحاطتها الشكوك. وثمة عوامل ثلاثة فى هذا الصدد. الأول: أن الحزب الاتحادى الديمقراطى قد انقسم بشأن المشاركة فى الانتخابات، شأنه فى ذلك شأن حزب الأمة، والثانى: أنه كان ثمة مساومات كثيرة فيما بين عثمان الميرغنى وقيادات حزب المؤتمر الوطنى، وكذلك البشير، وبينما انصبت بعض تلك المساومات على إصلاح العملية الانتخابية، انطوى البعض على مطالبة الميرغنى بتعويضات عن ممتلكاته التى تم مصادرتها من قبل الحكومة. أما العامل الثالث فينصرف إلى أن الحزب الاتحادى الديمقراطى قد كان عرضة للضغط عليه من قبل القاهرة، نظرا للعلاقات التاريخية الوثيقة التى ربطت الحزب بجمهورية مصر العربية. هذا، وقد طالبت مصر بإرجاء الانتخابات والاستفتاء إلى أجل غير مسمى. إلا أنه وخوفا من انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار فى السودان على نحو أكبر، فقد ضغطت مصر على الحزب لعدم الانسحاب من الانتخابات، وفى النهاية قام الحزب بدفع مرشحين لتمثيله على الصعد كافة. وحين منى مرشحو الحزب بالخسارة فى السباق الانتخابى، صرحت قيادة الحزب بأنها لم تكن تدرك ما سوف تسفر عنه تلك الانتخابات. وكما هى الحال بالنسبة لحزب الأمة، فإن الوضع الراهن للحزب الاتحادى الديمقراطى تحت قيادة الميرغنى هو نسخة باهتة لما كان عليه الحزب من قوة فى السابق.

أما حزب المؤتمر الشعبى برئاسة حسن الترابى فقد أعلن المشاركة الكاملة فى الانتخابات، وذلك لأن الترابى اعتبر الانتخابات فرصة سانحة لاستمرار مناخ الفوضى، وفقا لتصوره، السائد فى كل من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، وليصبح زعيم المعارضة البرلمانية فى حقبة ما بعد الانتخابات. إن حسن الترابى يعد من وجهة نظر معظم أهالى السودان المسئول الأول عن الكثير من الكوارث التى حاقت بالسودان، ولذا فمن المستحيل أن يقدموا على التصويت له

أو لحزبه. هذا، وقد قام عبد الله دينق، وهو مسلم من الدينكا، بخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح رئاسى عن حزب المؤتمر الشعبى. وبلا شك، فقد أحس الترابى أنه بانتمائه إلى التجمعين الرئيسيين فى السودان بما لهما من أغلبية عددية، وهما التجمع الإفريقى والتجمع الإسلامى، أن ستكون له الكلمة العليا، ولكن جرت الرياح بما لم تشته سفن الترابى.

ولربما كان الزعيم الحزبى الأمضى أثراً هو مبارك الفاضل المهدى، والذى انسحب من حزب الأمة عقب رفض الصادق المهدى أن يجعل الحزب أكثر مواكبة لروح العصر الذى يحيا به، وكذا رفضه إجراء انتخابات للتنافس على مقعد رئيس الحزب ... وهى الطريق التى كان يأمل مبارك أن يجتازها إلى السلطة. وتلا ذلك قيام مبارك بإنشاء حزب الأمة للإصلاح والتجديد، والذى يوحى اسمه بأن هدف مبارك النهائى كان العودة ثانية إلى "الحزب الأم". هذا، وقد أتاحت الانتخابات لمبارك الفاضل فرصة تثبيت قدميه على مسرح الأحداث المحلية، إذ أثبت أن لديه حافزا وقدرات لترشيح نفسه فى سباق رئاسة الدولة. وفضلا عن ذلك، فإن أداءه، وبخاصة أمام كاميرات التليفزيون، حيث تحدث بصراحة عن الفساد الضارب أطنابه فى الحزب الحاكم ... كان من الوقائع القليلة التى حدت بمواطنى شمال السودان المنسحبين من متابعة ما يدور داخل أروقة السياسة أن يناقشوا تلك الأمور ويتحدثوا بشأنها.

أما الحزب الشيوعى السودانى، فقد قام بتسمية مرشحين عنه لسباق الرئاسة، وذلك على امتداد شمال السودان، بمن فيهم محمد إبراهيم نجود، السكرتير العام للحزب، بيد أن الحزب كان قد أحجم – منذ البداية – عن المشاركة فى دارفور. هذا، وقد استغل الحزب – فى البداية – فرصة توافر حريات أكبر لإجراء حملات انتخابية، ولإعادة التواصل مع قاعدته الشعبية، والعمل من خلال

تحالف جويا على الضغط على حزب المؤتمر الوطنى لفتح آفاق أرحب للممارسات السياسية، وحين استنفاد ذلك، تأييد نداء الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بالمقاطعة. ولقد حذر نجود، فى وقت مبكر من الحملة الانتخابية، بأنه من المحتمل ألا يتم قبول نتائج الانتخابات ... وقد أثبتت الأيام صدق نبوءته.

وبالرغم من انسحاب أحزاب المعارضة الخمسة الكبرى (فيما عدا الحزب الاتحادى الديمقراطى)، إلا أن أسماءهم كانت ما تزال مدونة فى بطاقات الاقتراع مما يعنى أن الناخبين المسجلة أسماؤهم كان ما يزال بمقدورهم التصويت لأى حزب منها. وبينما نأى زعماء الأحزاب بأنفسهم عن تلك الممارسة، إلا أن البعض قد طالب مؤيديه بالتصويت أيا ما كان الأمر. وبالرغم من النهج التشاؤمى الذى اعتمدته أحزاب المعارضة الشمالية فى تناول الشأن الانتخابى، إلا أنها استشعرت حصافة سلوكها إذ باتت مقتنعة بأن مسار العملية الانتخابية كان قد انحرف مفضيا إلى انتخابات معيبة. كذلك فقد كانت تلك الأحزاب غاضبة لأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج وبلدان غربية أخرى من تلك التى تتشدق بدعمها للديمقراطية من خلال بلاغاتها الخطابية الرنانة ... قد وجدت من السهل عليها التعامى عن الانتهاكات الممنهجة البادية للعيان والتى شهدتها العملية الانتخابية فى السودان.

وقد لاحظ سالفاكير ما انطوت عليه الانتخابات من أمور معيبة مماثلة لتلك التى كشفت عنها المعارضة الشمالية من تعداد سكانى معيب وقوانين مكبلة و"مفوضية قومية للانتخابات" غير نزيهة تكيل بمكيالين. كذلك فقد خشى سالفاكير أنه فى حالة فوز حزب المؤتمر الوطنى بأغلبية برلمانية أن يعمد الحزب إلى التنصل من مقتضيات اتفاق السلام بإجبار الجنوب على العودة ثانية إلى ساحة القتال. وقد اعترض سالفاكير مرارا، أثناء الحملة الانتخابية، على الادعاءات التى رددتها

أحزاب المعارضة بشأن تجاوزات الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتهاكاتها، إذ آمن بقيام تلك الأحزاب بالشكوى فقط لافتقارها إلى أى احتمال للفوز. وعلى امتداد سنى الحرب، كان الجيش الشعبى لتحرير السودان يتحكم فى المناطق الريفية بالبلاد، ومن ثم كانت الحركة الشعبية الحزب الوحيد الذى يعرفه قاطنو تلك المناطق. كذلك، فقد شدد سالفاكير على أنه "ظل يسترشد بما للحركة الشعبية لتحرير السودان من رؤية ودور مكرسين لأهالى السودان" ... ذلك القول الذى بدا أنه يعنى المصادقة على وحدة السودان، إلا أنه قد صرح أيضا "بقبوله بأى اختيار يرتضيه الشعب فى الاستفتاء المقرر".

لقد شارك زعماء الأحزاب المعارضة فى الجنوب سالفاكير الرأى بشأن المفوضية القومية للانتخابات، إلا أنهم لم يقبلوا طرحه القائل إن لهم حرية تدشين حملات انتخابية. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى قد أوردت أنه قد تم تقليص نشاطاتها السياسية، كما اشتكت من التحكم الحكومى فى وسائط الإعلام. ويذكر أن رئيسها فى واو قد حددت إقامته لمدة ستة شهور، وأن نائبه قد احتجز، وأنه قد تم القبض على مسئولين بالحركة فى ولايتى البحيرات وجونقلى، كما أغلقت قوات الأمن مكاتب الحركة فى كل من بانتيو وواو. وفضلا عن ذلك، فقد تم القبض على معظم أعضاء "التغيير الديمقراطى" فى ولاية الوحدة قبل بداية الحملة الانتخابية، أما الآخرون فلم يكن فى مقدورهم العمل إلا بشكل سرى متخف. أما اتحاد أحزاب السودان الإفريقى فقد ذكر أنه قد تم تجاهل شكاياته المقدمة إلى كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الممارسات غير القانونية، ومنها القبض على مسئولين فى المنتدى الديمقراطى لجنوب السودان، وذلك خلال عملية تسجيل الناخبين، كذلك قيام الجبهة الديمقراطية المتحدة، وزعيمها المخضرم بيتر سولى بالإبلاغ عن اعتقالات وممارسات مهينة بحق أعضاء الجبهة،

بالإضافة إلى "انتخابات تم سرقتها"، وكذلك شكوى جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة من أنه فى حين كان يفترض أن تؤدى الانتخابات إلى إحداث تحول ديمقراطى، إلا أن انتهاكات كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان قد أثبتت أن ذلك لن يحدث على الإطلاق.

أما الدكتور لام أكول، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى فقد دشن حملته الانتخابية فى ملكال، موطن مؤيديه المنتمين لقبيلة "الشلك"، إلا أنه كان يمارس نشاطه فى الخرطوم خلال انعقاد الحملة وذلك لسلامته الشخصية، وكذا لأغراض الملاءمة. لقد كان لام أكول أكثر المتنافسين مخاطبة للعقل، إلا أنه كان مكروها بشدة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى آمنت بأنه زعيم ميليشيا مأجور يتلقى تمويله من حزب المؤتمر الوطنى. ونظرا للأجواء السائدة فى السودان، فمن الجلى أن الأحزاب لا تقوى على التنافس إلا إذا تلقت تمويلا من الداخل أو تمويلا أجنبيا، ويعد هذا الأخير غير شرعى وفقا لما نص عليه "قانون الانتخابات القومية"، حتى ولو أنه ثمة شكوكا حول انتهاك ذلك القانون. ولقد دشن الدكتور لام أكول حزبه فى السادس من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بوصفه "ريحا لتغيير الوضع وإصلاحه داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى فقدت بوصلتها بعد مصرع زعيمها الأول الدكتور جون قرنق دى مابيور". ونظرا لالتزامها باتفاق السلام الشامل، فقد أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى "بيانا انتخابيا" شمل معظم السياسات، إلا أنه لم يكن واضحا بما يكفى بشأن انفصال الجنوب، هذا وقد نادى البيان "بحق تقرير المصير وكذا بحق ممارسته"، وفى الوقت ذاته "بتحقيق الوحدة الطوعية فيما بين جميع أهالى بلاد السودان".

أما مصر وإريتريا فقد راقبا الموقف باهتمام بالغ، حيث أثرت مصر إرجاء

كل من الانتخابات والاستفتاء نظراً لعدم استتباب الأمن واشتراطات اتفاق السلام الشامل غير المعمول بها. أما ملس زيناوى، رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك، فكان يعرف بمناهضته لانفصال الجنوب، بيد أنه كان شديد التكتم متحفظا، وبخاصة فى الأوساط العامة. إلا أنه، ووفقا لمصدر مطلع فى حزب المؤتمر الوطنى، قد أخبر مسئولى الحكومة السودانية بكونه يناصر وحدة السودان من صميم قلبه، وبخاصة فى ضوء المشكلات التى تلازمت وانفصال إريتريا، إلا أنه لن يعمد إلى التدخل المباشر فيما يدور فى السودان من جدالات فى هذا الشأن. أما كينيا وأوغندا فقد كانتا تؤيدان الحركة الشعبية لتحرير السودان وتناصران مبدأ الانفصال الجنوبى. وقد عمد مسئولو حزب المؤتمر الوطنى، على الدوام، إلى شجب الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى والتنديد به. هذا، وقد أخبر المؤلف من قبل أحد المسئولين أن موسيفينى قد حسب أن دوره قد تمثل فى الدفاع عن جنوب السودان، وأنه يتبنى، فى بعض الأحيان، مواقف أكثر تشددا من تلك التى تتبناها الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن بعض القضايا. أما معمر القذافى، الرئيس الليبى وقتذاك، والمعروف بتاريخه الطويل فى التدخل فى شئون الإقليم أيا ما كانت ... فبالرغم من صمته خلال انتخابات السودان، إلا أنه قد قام بتمويل عدد من الأحزاب السودانية.

وقبل بدء الحملة الانتخابية، صرح الدكتور غازى صلاح الدين – المفاوض الرئيسى لحزب المؤتمر الوطنى فى مسألة دارفور – بأن كلا من حزب المؤتمر الوطنى وحركة العدل والمساواة قد توصلا إلى اتفاقية إطارية، متوقعا أن يتم التوقيع على اتفاق شامل فيما بينهما فى القريب العاجل. وبالفعل، فقد ذهب البشير، من فوره، إلى دارفور حيث دشن الحملة الانتخابية لحزبه بإعلانه أن الحرب قد وضعت أوزارها. هذا، وقد راجت التكهنات عن أنه نظرا لشيوع الاعتقاد بوقوع

حركة العدل والمساواة تحت قبضة الترابى، ولكون حزب المؤتمر الشعبى قد اختار أن يستمر فى العملية الانتخابية - خلافاً لما سلكته معظم أحزاب المعارضة، فإن الانتخابات سيكون لها أثر فى استقطاب تلك القوى الثلاثة الرئيسية من قوى المجتمع الإسلامى فى السودان داخل بوتقة واحدة. إلا أن ذلك لم يكن ما تم بالفعل، إذ لم تفتح الاتفاقية الإطارية آفاقا لتوافقات أرحب، مع استمرار الصراع قائما فى دارفور خلال العملية الانتخابية، واكتشاف حزب المؤتمر الشعبى، لاحقا، أن الانتخابات كانت مزورة بأكملها، ومن ثم قيامه بعدم قبول نتائجها.

إن الحملات الانتخابية كانت أكثر ضراوة وفوضوية فى الجنوب منها فى الشمال، فضلا عن كونها قد أوضحت وقائع أكثر لما قام به الجيش الشعبى/ الحركة الشعبية لتحرير السودان من انتهاكات صارخة، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله لم يقم أى حزب جنوبى بالدعوة إلى الانسحاب من السباق الانتخابى. ففى شمال بحر الغزال حيث أدار حاكمها، بول مالونج، إقطاعيات على غرار تلك التى أدارها تعبان دينق فى ولاية "الوحدة" المجاورة، وجدت إحدى مسئولى المفوضية القومية للانتخابات نفسها مرغمة على اللجوء إلى المجمع السكنى الخاص "ببعثة الأمم المتحدة فى السودان" طلبا للأمان بعد أن هددها الحاكم، على الملأ، بأن يقتلها. ولقد وصفت تلك المسئولة للمؤلف كيف أحاطت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، المؤتمر بتعليمات الحاكم والعامل تحت إمرته، عددا من مراكز الاقتراع الريفية لضمان كون مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان هم فقط المسموح لهم بالتصويت.

وكما أن خوض ياسر عرمان انتخابات الرئاسة قد أزعج حزب المؤتمر الوطنى، فإن قرار لام أكول خوض انتخابات رئاسة جنوب السودان قد أغضب قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى عمدت مرارا إلى عرقلة حملته

الانتخابية، بل والتشكك فى مدى أحقية حزبه، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، فى خوض الانتخابات. وقد تمثلت استجابة أكول فى اللجوء إلى المحكمة الدستورية، والتى أبطلت – فى السادس من كانون الثانى/ يناير ٢٠١٠ – القيود غير الدستورية التى فرضتها حكومة جنوب السودان على أنشطة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى. إلا أن القرار لم يحدث اختلافا ذا شأن، إذ اشتكى لام أكول، لاحقا، من أنه كان ممنوعا بالفعل من القيام بحملته الانتخابية فى ٤٠٪ من نطاق الجنوب السودانى. كذلك، فقد كان يتم القبض على مسئولى "التغيير الديمقراطى" والاعتداء عليهم بالضرب، وذلك على امتداد الحملة الانتخابية، فضلا عن مصادرة مستلزمات تلك الحملة وتمزيق ملصقاتها من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان ... كذلك فقد تم إلغاء الاجتماعات على نحو تعسفى، وفى إحدى الوقائع فشلت الشرطة فى حماية زعيم الحزب من مواطنين رشقوه بالحجارة فى واو. وبما أن لام أكول ينتمى إلى قبيلة "الشلك"، فقد كانت احتمالات نجاحه تتموضع فى "أعالى النيل" موطن قبيلة الشلك، والتى أضحت مستقطبة ما بين الشلك والدينكا بعد أن شرعت الدينكا، وبدعم من الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى مناسبة الذكرى الأولى لإرساء اتفاق السلام الشامل فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٩، فى طرد الشلك من أراضيهم التى توارثوها عن الأجداد على الضفة الشرقية لنهر النيل، والزعم بامتلاكهم العاصمة ملكال.

كان من المرجح أن تكون "دارفور" أكثر مناطق السودان تعرضا للمشاكل، فقد انسحبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة من دارفور وذلك بسبب تعذر قيامها بمهمتها نظرا لعدم توافر الأمن وعدم التمكن من الوصول إلى المناطق الريفية هناك. وبالفعل، فقد كان لمركز كارتر الدولى للسلام مراقبون فى دارفور، إلا

أنهم كانوا قد ضيق عليهم. وقد رصد أولئك المراقبون تصويتا من دون السن القانونية، وانتهاكات، وتوقيفا لمندوبى الأحزاب، مما حدا بهم - فى النهاية - إلى خلاصة مفادها أنه لا يمكن، بأية حال، اعتبار الانتخابات فى دارفور حرة أو نزيهة.

أما طباعة بطاقات الاقتراع فى مطابع تتبع الحكومة السودانية فكان أمرا جد مستهجن. وفى بعض الأحيان، كان ثمة خلط بين أسماء المرشحين والأحزاب، وفى أحايين أخرى لم تكن أسماء المرشحين مدرجة بالبطاقات. أما قوائم الناخبين فقد انطوت على مشاكل جمة؛ إذ تم التجاوز عن تسجيل أسماء عديدة، فيما تضمنت أخرى أخطاء هجائية. كذلك برزت مشاكل نتيجة إخبار بعض الناخبين بالتصويت فى المقار ذاتها التى تم تسجيل أسمائهم بها، إلا أن ذلك ما لم يحدث بالفعل. هذا، وقد تم تقليص أعداد مراكز الاقتراع حين لم يتبق سوى سويعات على إدلاء الناخبين بأصواتهم ... وذلك لاعتبارات أمنية وهو التبرير الظاهرى. أما الهدف غير المعلن فتمثل فى أنه أريد لهذا الحزب أو ذاك الاستئثار بمزية انتخابية والتمتع بتفوق نسبى. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة إلى أن ٨٪ من أسماء الناخبين قد تم استبعادها من القوائم، فيما كشف مركز كارتر الدولى للسلام عن أن التسجيل المعيب لأسماء الناخبين قد أدى إلى حرمان الكثير من حقهم فى التصويت. كذلك، لم تكن الساعات التى يحق للناخبين خلالها الإدلاء بأصواتهم موحدة على امتداد البلاد، وكانت بعض مراكز الاقتراع تفتح أبوابها للناخبين بعد الموعد المقرر لذلك، بل إن بعضها لم يفتح أبوابه على الإطلاق خلال اليوم الأول للانتخابات. أما الناخبون الأميون، وكذلك أولئك من ذوى الإعاقة، فكان يلزمهم المساعدة للإدلاء بأصواتهم، إلا أن ثمة تقارير كثيرة قد رصدت قيام مراقبى الأحزاب ومسئولى المفوضية القومية للانتخابات بتوجيه أصواتهم صوب وجهة بعينها بدلا من قيامهم بمساعدة تلك الفئات.

وفى حين واجهت المراقبين الدوليين مشاكل قليلة من قبل السلطات الأمنية، لم تكن تلك هى الحال بالنسبة للمراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وبخاصة فى جنوب السودان. لقد اشتكى حزب المؤتمر الوطنى من ممارسات مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية (منظمة غير ربحية)، حيث اتهمه الحزب بأنه تنظيم شيوعى (كما لو كانت الشيوعية تعد غير قانونية !!). هذا، وقد رصدت جميع لجان المراقبة الرئيسية وقائع عديدة من منع الناخبين من التصويت، وكذا وقائع للتهديد والانتهاكات والتعدى بالضرب والقبض على المراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وذلك فى معظم الولايات الجنوبية، إلا أن حدة تلك المشاكل كانت أعمق غورا فى وسط الاستوائية وغربها، وشمال بحر الغزال وغربها وولايتى البحيرات والوحدة. وبالتبعية، لم يرتض كثير من الجنوبيين النتائج الرسمية المعلنة، وخاصة بالنسبة لانتخابات الولايات. أما الأوضاع الأمنية فى غرب الاستوائية فكانت سيئة للغاية مما حدا ببعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة إلى الانسحاب. كذلك، كانت ثمة شواهد عديدة على ضلوع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى إساءة معاملة مرشحى المعارضة ومندوبيهم، فقد رصد مركز كارتر أن جنودا فى شمال بحر الغزال قاموا بوضع علامات على بطاقات الاقتراع، وقاموا، عنوة، بإحلال أفراد الشرطة ومندوبى الأحزاب فى اللجان الانتخابية. أما فى همشكوريب بولاية كسلا، فقد خاض الشيخ/ سليمان على بيتاى، وهو رجل ذو حظوة بوصفه حاكما تقليديا، السباق الانتخابى ببطاقة حزب المؤتمر الوطنى واستخدم ميليشياته المسلحة فى منع مراقبى الحزب الاتحادى الديمقراطى من ملاحظة سير العملية الانتخابية والإشراف عليها.

وقد رصدت لجان المراقبة انحرافات فيما تعلق بالأموال المتاحة للأحزاب لإدارة حملاتها الانتخابية، فقامت بتوبيخ تلك المتجاوزة للحد المقرر فى قانون

الانتخابات القومية توبيخا فاترا. إلا أنها لم تصل، قط، إلى فهم لأبعاد المشكلة، والتى أتاحت لحفنة من الأحزاب تلقى تمويلات ضخمة، وبالتالى أثارت الشكوك حول الطبيعة التنافسية التى يجب أن تصطبغ بها العملية الانتخابية. هذا، وقد شاع الاعتقاد، وفقا لما رصده بعض وزراء حكومة جنوب السودان، أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع العقيد معمر القذافى، الرئيس الليبى آنذاك، قد قاما بتمويل الحركة الشعبية لتحرير السودان تمويلا مباشرا، منذ عام ٢٠٠٦ على أدنى تقدير.

مراقبـــة المراقبيـن

لقد أضحت المراقبة بواسطة اللجان الدولية جزءا من الترتيبات المتعارف عليها لإدارة الانتخابات بالعالم الثالث، وكذا جزءا من حزمة صناعة السلام. وفيما يتعلق بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بالسودان، كان هناك خمس لجان مراقبة دولية هى: الاتحاد الأوروبى، ومركز كارتر الدولى للسلام ، والاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، و"الإيقاد" – إلى جانب عدد من الكيانات الصغيرة والسفارات. كذلك، كان هناك مجموعة أكبر من المراقبين المحليين، ممن يرتبط معظمهم بعلاقات مع مركز كارتر الدولى للسلام، أو المعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية. وبالرغم من أنه لم يكن ثمة تنسيق رسمى بين تلك المجموعات، إلا أن البيان الختامى لكل منها كان مشابها للغاية لبيان الأخرى، وهو الأمر غير المستغرب إذا ما علمنا مدى تواتر التعاون فيما بين تلك المجموعات، وكونها خاضعة للمنظومة ذاتها من الافتراضات والاهتمامات السياسية، وكذا قيامها بتبادل الموظفين فيما بينها. وفى التنظير، فإن مراقبة الانتخابات تزيد من الثقة فى نزاهة العملية الانتخابية وتساعد فى الحيلولة دون انتشار التزوير خلال عمليتى الاقتراع وفرز الأصوات، وتوضح نزاهة الانتخابات، والتوسط لحسم النزاعات الناشئة عنها فضلا

عن ترسيخها للديمقراطية.

إن تجربة الإشراف على الانتخابات فى السودان لم تؤكد، بصفة عامة، التنظير أنف الذكر، إذ تم التغاضى عن الحيادية لأن القائمين على لجان المراقبة كانوا قد قرروا، على نحو غير رسمى، فى بداية الانتخابات أنها لن تقلل من شأن عملية السلام فى مجملها، وبخاصة الاستفتاء الوشيك والسير باتجاه استقلال الجنوب. كذلك، فقد افترض جميع القائمين على تلك اللجان أن التقييم الدقيق للانتهاكات، وخاصة تلك التى مورست من قبل المؤتمر الوطنى، قد يفضى إلى تعطيل عملية السلام أو إجهاضها. أما المقاربة المغايرة والذاهب إلى أن التحقيقات الصورية سوف تقوم بإقناع الأحزاب التى أخطأت بأنها قد أطلق لها العنان ... فلم تتم مناقشته على نحو جدى. ولقد كانت هناك إحالات عديدة وإشارات جمة إلى كون الانتخابات المذكورة أول انتخابات تعددية حقيقية منذ نحو أربعة وعشرين عاما، وبالتالى كان بدهيا توقع حدوث مشاكل. إلا أن ذلك قد حجب نقطتين هامتين للغاية، أولا: قيام حزب المؤتمر الوطنى عام ١٩٨٩ بالإطاحة بحكومة ديمقراطية منتخبة، علما بأن أى جهل من قبل السودانيين بالانتخابات كان مرده رفض الحزب الحاكم لإجراء أية انتخابات، وثانيا: جرت انتخابات عام ١٩٨٦، بوصفها آخر انتخاب قد لاقى قبولا، بمشاكل أقل وبمزاعم أقل بشأن الانتهاكات التى وقعت، وذلك حين المقارنة بانتخابات ٢٠١٠، على الرغم من كونها أول انتخابات حقيقية جرت منذ ثمانية عشر عاما، ولم تكن لتلك الانتخابات مزية التمتع بالإشراف الكثيف من قبل المجتمع الدولى.

إن النهج التقنى للجان المراقبة، والذى بدا أنه قد تم تصميمه لكى لا يدرك التطورات السياسية ... لم يكن قادرا على كشف العديد من الانتهاكات وفضحها. وفى مناطق أخرى من إفريقيا، تم ملاحظة أن الساسة قد عمدوا إلى استغلال

لجان المراقبة للفوز باحترام انتخابى. لقد كان اهتمام الوكالات الداعمة للانتخابات وكذا لجان المراقبة منصبا على ضمان أن تكون العملية الانتخابية متسمة بكفاءة تقنية، وهو ما أصبح المعيار الأساسى لتحديد ما إذا كانت الانتخابات حرة نزيهة أم لا. ولقد لاحظ بعض المحللين الفجوة بين كثافة المراقبة الانتخابية، وفشل ذلك النهج فى اكتشاف الانتهاكات الرئيسية، وهو ما دفع الدكتور كايودى سورميكون، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كوفينانت النيجيرية إلى نعت عملية المراقبة بأنها "سياحة مُقنَّعة" disguised tourism.

كذلك، تجدر الإشارة إلى محاولات القائمين على لجان المراقبة التحكم فى مسار الحملات الانتخابية. لذا، ففى شمال السودان، فإن الصادق المهدى، رئيس حزب الأمة، وعثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، وإبراهيم نجود، رئيس الحزب الشيوعى السودانى، ومبارك الفاضل المهدى، رئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد ... قد جادلوا، مرارا، فى أن المفوضية القومية للانتخابات كانت تسيطر عليها حفنة ذات ولاء لحزب المؤتمر الوطنى ... حفنة لا يمكن أن يتمخض عنها انتخابات حرة أو نزيهة. كذلك فقد جادلوا بشأن رغبتهم فى إرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل الأحزاب كلها، وذلك للإشراف على الانتخابات وضمان نزاهتها. أما الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، فقد أكد عقب اجتماع استغرق ٤٥ دقيقة مع مسئولى المفوضية القومية للانتخابات، أنه يوقن بحيادية المفوضية وكفاءتها، حيث ظل مستمسكا برأيه ذلك حتى عشية الانتخابات. هذا، وقد رفض كارتر قبول الاقتراح الداعى إلى إرجاء الانتخابات موضحا أنه بما أن المجتمع الدولى قد قام بدفع ٥٠٠ مليون دولار أمريكى لأغراض تلك الانتخابات (لم يتم الكشف مطلقا عن مصدر تلك الأموال)، فلا يمكن إرجاؤها. وخلال الحملات الانتخابية، سعت المعارضة الشمالية إلى تنظيم مقاطعة

للانتخابات، إلا أن كارتر كان قد عارض ذلك بشدة حيث أصدر عددا من بيانات عامة ذهب فيها إلى إخفاق تلك المقاطعة، إلا أن حقيقة الأمر كانت على خلاف ذلك. إن المواقف التى اتخذها كارتر بشأن تلك القضية وغيرها من القضايا الرئيسية كانت تتوافق مع موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة مع موقف المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان، الجنرال المتقاعد جوناثان سكوت جريشن.

لقد أقحم جريشن نفسه فى غمار العملية الانتخابية على نحو أثار موجات متكررة من الشكوك والغضب. ففى حين ذاع صيته وفشت جماهيريته فى دوائر حزب المؤتمر الوطنى (ورد أن البشير قد أعرب عن تقديره له قائلا: حتى الولايات المتحدة قد التحقت بصفوف حزب المؤتمر الوطنى). إلا أنه قد لعن من قبل المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن ما أغضب المعارضة الشمالية كان تأييد جريشن المطلق لما من شأنه تيسير إجراء الاستفتاء ... ذلك الاستفتاء الذى يؤمن الشماليون تماما أنه تجسيد للمصادقة الأمريكية على انفصال جنوب السودان، وكذلك فقد أغضبهم افتقاره إلى النزاهة والحيادية، وكذا وجهات نظره الأربع بشأن الانتخابات، وهى، أولا: كون المفوضية القومية للانتخابات كياناً كفئاً ونزيهاً قادراً على إدارة العملية الانتخابية. ثانيا: أنه لن يكون ثمة إرجاء للانتخابات. ثالثا: غض الطرف عن اهتمامات المعارضة ومطالبها. رابعا: زعمه بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة بأقصى ما يمكن أن يكون. ولقد قام أحد الأعضاء المخضرمين بالحركة الشعبية لتحرير السودان بإخبار المؤلف بأن "مهمة جريشن، كما يراها، تكمن فى تيسير انفصال جنوب السودان، وهو الأمر الوحيد الذى يمكن إنقاذه فى تلك الانتخابات المعيبة للغاية". كذلك، فقد جارى جريشن حزب المؤتمر الوطنى فى إدانة حركات التحرر فى دارفور، وبخاصة الثائر الدارفورى، عبد الواحد النور، لعدم مشاركتها فى انتخابات السودان العظيمة!!"،

فقد أورد جريشن:

"إن الانتخابات هي المناسبة الأولى التي لم تحدث منذ ٢٤ عاما، والتي يمكن بمقتضاها لأهالي السودان التعبير عن إرادتهم الحرة من خلال صناديق الاقتراع، وأنا أرى أن ذلك أمر هام، لأن ما يجرى الإعداد له الآن ... التحول السياسي، والديمقراطية التي نشهد ميلادها الآن ... كل ذلك سيتيح للأجيال القادمة فرصة التعبير عن إرادتها من خلال صناديق الاقتراع، وليس من خلال ساحات القتال".

وفي حين حرص قادة المعارضة ألا يدينوا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ممارسات جريشن، أدت الانتخابات إلى تنامي "العداء لأمريكا" Anti- Americanism. وبالرغم من أن البشير قد رحب بدور المبعوث الخاص في العملية الانتخابية، إلا أنه عمد إلى توجيه بعض اللمز للسياسات الأمريكية، وذلك لانتشار مشاعر العداء تلك. إن المملكة المتحدة والنرويج، أوثق حلفاء الولايات المتحدة، قد قامتا بدعم الانتخابات في السودان دعما قويا. وقد أسهم السعي السافر للمراقبين الأجانب لتوجيه مسار الانتخابات في ترسيخ المعتقد الشائع بأنهم متحالفون مع الأحزاب الحاكمة لتمرير "النتائج" بما يروق لهم. ولعل ما ينهض دليلا على ذلك التشكك ما حدث في المؤتمر الصحافي للاتحاد الأوروبي في الخرطوم في السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠، والذي شهده المؤلف ... حين قام ثلاثة صحافيين بسؤال قيادات لجان المراقبة ما إذا كان تقريرهم قد أعد سلفا في بروكسل قبل قدومهم إلى السودان. وكان الرد أن المعلومات والبيانات بشأن الانتخابات قد أرسلت إلى بروكسل حيث تم بالفعل إعداد المذكرة الختامية هناك.

هذا، وبينما ذهبت العامة، في بعض الأحايين، إلى اعتبار بعثات المراقبة تقوم بتأييد الأحزاب الحاكمة ودعمها ... فإن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية

لتحرير السودان لم يذهبا إلى ذلك التصور. فحين ذهب تقرير لمركز كارتر الدولى للسلام إلى مطالبة المفوضية القومية للانتخابات بالتفكير فى إرجاء سريع يرتكن إلى أساس تقنى بما يضمن أن يتم تنظيم الانتخابات على نحو كفء، استهجنت الحكومة بشدة ما طالب به المركز لتوافقه مع ما تصبو إليه أحزاب المعارضة، والتى كانت تطالب بإرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وذلك لأسباب سياسية. كذلك، فقد قام عمر البشير بتعنيف المركز، وذلك فى حملة لحشد الأنصار، حيث ذكر أن الإمام المهدى قد قتل الأجانب الغزاة، و"أن أى أجنبى أو منظمة تطلب إرجاء الانتخابات سيتم طردهم عاجلا وليس آجلا. أردنا لهم أن يروا انتخابات حرة ونزيهة، ولكن إذا ما تم التدخل فى شئوننا، فسوف نقطع أصابعهم، ونضعهم تحت أحذيتنا، ونرمى بهم بعيداً" ... تلك الكلمات التى ترددت معها صيحات "الله أكبر" مدوية من الجماهير. وقد مرت هذه الإساءة أشبه ما تمر بمرور الكرام، إلا أنه حين قام البشير، عشية الانتخابات، بإصدار بيان مشابه، طالب مركز كارتر باعتذار، وهدد بالانسحاب من الإشراف على الانتخابات، إذا لم يأت هذا الاعتذار سريعا. وبالفعل، فقد جاءت الاعتذارات، سريعة، من كل من على عثمان طه، وغازى صلاح الدين، وعمر البشير فى مكالمات هاتفية جرت مع مركز كارتر، وأعقبتها اعتذارات قدمت فى مسيرة حشد شعبية فى اليوم التالى. ولقد كانت فحوى تلك الاعتذارات مدح الرئيس الأسبق جيمى كارتر وتوجيه الشكر له لدعمه السودان طيلة سنوات عديدة. وفى الواقع، كان كارتر حينها فى أطلانطا بالولايات المتحدة، أما موظفو المركز والمراقبون التابعون له، والذين كانوا فى السودان فى وقت التلويح بالتهديد من قبل البشير، فقد كانوا هم المهددين بالفعل.

وتبقى أسئلة لابد من إيرادها: هل أسهمت الانتخابات فى تمكين الشعب السودانى، وهو الهدف النهائى من وراء التحول الديمقراطى وفق شروط اتفاق

السلام الشامل؟ وهل بات فى مقدور مواطنى السودان أن يجدوا مطالبهم واهتماماتهم وقد تم التعبير عنها بشكل جيد؟ وهل أضحى بإمكانهم أن يمتلكوا قدرة أكبر عند التعامل مع القادة السياسيين من تلك التى كانت لهم قبل الانتخابات؟ وهل أصبح لديهم سيطرة على عملية السلام؟ إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة هى إجابة بالنفى. وفى ضوء ذلك، فإن الاستخلاص الوحيد الذى يمكن الوصول إليه هو كون الانتخابات فشلا محققا. ففى واقع الحال، أدت الانتخابات – بالفعل– إلى تقليص قوة السودانيين فى تعاملهم مع القادة السياسيين وفى احتكاكهم بالبيئة السياسية فى الشمال. أما الجنوب، فقد ساءت أحواله على نحو مذر بعد الانتخابات.

إن الرفض المتكرر من قبل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان للتعامل على نحو إيجابى مع أحزاب المعارضة لكل منهما، وذلك فى أعقاب الانتخابات ... كان مدعوما على الدوام بالزعم باستناد سلطتهما إلى شرعية الانتخابات. أما غير المعلن فقد تمثل فى أن المجتمع الدولى، تحت رعاية بعثات المراقبة الدولية، قد أكد هذا الأمر. لذا، فقد صرح عمر البشير بأن "تلك الانتخابات قد تم الإشراف عليها ومراقبتها من قبل مراقبين محليين وإقليميين ودوليين – والذين شهدوا جميعا مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية فى السودان". والأمر المؤكد أن بعثات المراقبة لم تخلص قط إلى أمثال تلك المزاعم. إلا أنه فى حين قام السياسيون بترديد تلك المزاعم على نحو متكرر، وهو ما فعلته وسائط الإعلام أيضا، حسب العديد من عوام السودانيين قيام بعثات المراقبة بالمصادقة التامة على الانتخابات، فثارت بالتالى ثائرتهم. ووفقا لما سبق، يمكن القول إنه كان من الأفضل ألا يتم الاستعانة مطلقا ببعثات المراقبة تلك. إن الانتهاكات، فى ظل غياب بعثات المراقبة، لم تكن بالكاد لتزيد عن تلك التى رصدت بالفعل، حيث استأثر حزب المؤتمر الوطنى بجميع

المقاعد البرلمانية والمناصب الولاياتية فى شمال البلاد، فى حين استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بمثيلاتها فى الجنوب، لذا فقد كان وجود تلك البعثات أمرا غير ذى موضوع. إلا أنه فى حال غيابها، ما كان ليتأتى لأى من الحزبين الارتكان إلى سند قوى فى الادعاء بشرعية انتصاراته، إذ ربما توجب على كل منهما إحداث تواؤمات بعينها مع خصومه السياسيين.

ففى غمار العملية الانتخابية، أعلن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان عن التزامهما بتشكيل حكومات تضم شتى ألوان الطيف السياسى، إلا أنه ومع نهاية الانتخابات لم يتحقق شىء من تلك الوعود. وعلى أية حال، فقد زعم كلا الحزبين أن اقتسام السلطات المقترح كان تفضلا من فيض كرمهما، إذ أثبتت الوقائع أنهما فقط من يمثلان إرادة الشعب السودانى تأسيسا على نتائج خضعت لمصادقة دولية عليها. كذلك، فإن الأمل الذى راود المجتمع الدولى فى أن تقود الانتخابات إلى توسعة قاعدة الحكم الرشيد فى البلاد واستقطاب أحزاب أخرى مباشرة، إلى برلمانى الخرطوم وجوبا، وإدراجها ضمن عملية السلام المسيطر عليها من قبل حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... لم تكن إلا حلما بعيد المنال إذ احتكرت هاتان القوتان مقاعد ببرلمانى الخرطوم وجوبا بأكثر مما احتكرتاه قبل إجراء الانتخابات. وفى تلك الأثناء، قامت أحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها بشجب الانتخابات وعدم قبول نتائجها، ولو أن ذلك لم يكن ليغنى فتيلا نظرا لهشاشة موقفها التنافسى.

إلا أن الإخفاق الذريع للمجتمع الدولى كان قد تمثل فى إهمال العلاقة التى تربط ما بين التحول الديمقراطى والسلام والاستقرار. فالديمقراطية قد تم مقايضتها أثناء الانتخابات على النحو ذاته الذى تم مقايضتها به مرارا خلال الفترة الانتقالية لعملية السلام ... وذلك لصالح ضرب من الذرائعية السياسية. أما

الثمن، فلم يكن ممثلا فقط فى صلف ونفاق زعامات كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بل تمثل أيضا فى التهديدات المتعددة لعملية السلام، واستمرار غياب الاستقرار فى ربوع البلاد. ولربما يرتضى براجماتى ما الركون إلى أن الأمر لم يكن على ذلك القدر من السوء حين تم مقايضة المبادئ ما دامت النتائج النهائية مرضية ومقبولة، إلا أن النتائج – فى واقع الأمر – كانت غير مرضية على الإطلاق. وكما فى الشرق الأوسط، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، فى السودان، انفصاما تاما وقطيعة مطلقة ما بين رطانتهم الخطابية الرنانة فى دعمهم للديمقراطية من جهة، وبين دعمهم البادى لأنظمة الحكم الشمولية فى البلاد. فحين تتأزم الأمور، تلقى المجتمع الدولى حريصا على الاستقرار بأكثر من حرصه على الديمقراطية، إلا أنه، فى النهاية، لا يبلغ أيا منهما. ويعنى ذلك، فى الممارسة العملية، دعما لمن بيده مقاليد السلطة فى كل من الخرطوم وجوبا بغض الطرف عن الكيفية التى حيزت بها تلك السلطة ... وهو النمط المشاهد لسنوات طوال على امتداد العالم بأسره، وإن واجه أعتى التحديات وأخطرها فى نطاق بلدان الشرق الأوسط.

خلاصة

فى دراسة بعنوان "الانتخابات فى السودان: التعلم من التجربة" ... وهى دراسة نشرت قبل الانتخابات السودانية التى أجريت عام ٢٠١٠، وتحديدا فى ٢٠٠٩، ذهب واضعو الدراسة، جستن ويليس، وعطا البطحانى، وبيتر وودوورد، إلى أنه "إذا كانت الانتخابات قد افتقدت المصداقية، فمن الصعوبة بمكان تصور كيف سيمضى "اتفاق السلام الشامل" قدما. بيد أن الاتفاق ظل ساريا على الرغم من افتقاره إلى المصداقية. إن الديمقراطية حين ينظر إليها باعتبارها تهديدا للسلام، يؤكد صناع السلام الدوليون، على الدوام، أن الديمقراطية هى التى يتم

التضحية بها. ثم تذهب الدراسة إلى رفض الأطروحة القائلة بأن:

ثمة ولع بصندوق الاقتراع، وهو الأمر الذى يفضى إلى أداء باهت للسلوك الانتخابى مبقيا على ثوابت السياسة كما هى. ووفقا لهذا الطرح، فإنه من الممكن أن توجد صناديق للاقتراع، ومع ذلك يتم حرمان الجماهير من الديمقراطية، وحق الالتجاء إلى العدالة، كما يحرمون من الشفافية الحكومية وحرية التعبير وحق تكوين التنظيمات.

إن الأطروحة التى رفضها واضعو التقرير هى، فى الحقيقة، موجز دقيق للانتخابات العامة فى السودان (نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

لقد انخرطت كل من بعثتى "مركز كارتر الدولى للسلام" و"الأمم المتحدة" لمراقبة الانتخابات فى السودان فى جدالات داخلية عميقة حول كيفية التعامل مع الانتهاكات التى انطوت عليها الانتخابات، وذلك خوفاً من احتمالية أن يفضى استدعاء الأحزاب لتلك المهمة إلى تهديد عملية السلام الوليدة. لذا فقد تم الجنوح إلى اعتبار الانتخابات قد استوفت المعايير الدولية المقررة، بيد أن الواقع الفعلى قد شهد إحجاماً، فيما أغلظ كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان معاملة المعارضة واستغلا الفرصة لتقسيم البلاد وفق معيار شمالى/ جنوبى والذى سرعان ما توافق مع ما تم التعارف عليه لاحقا بأنه "حدود دولية". وفى الواقع، فإن قلة فقط هى التى اطلعت على تقارير بعثات المراقبة الدولية. وعلى أية حال، فقد انطوت تلك التقارير على الكثير من التحليلات والانطباعات حول قضايا تقنية وأمور أخرى موضع اهتمام. ونتيجة لذلك، لم يكن صعبا على الإطلاق استخلاص قيام تلك البعثات بالمصادقة على الانتخابات، إذ قامت بالتشديد على أنه أيا ما كانت الانتهاكات، فلابد وأن تمضى عملية السلام فى طريقها المرسوم.

وبالفعل، فقد وجد مركز كارتر أن "تعهد اتفاق السلام الشامل بإنجاز التحول الديمقراطى لم يتحقق مطلقا"، كما وجد أن الانتخابات "ستعجز عن الوفاء بالمعايير الدولية، والوفاء بالتزام السودان بانتخابات حقيقية – من مناح عدة"، إلا أنه خلص، بدرجة أو أخرى من اللامنطقية، إلى "كون الانتخابات مهمة كمؤشر ذى دلالة لاتفاق السلام الشامل". أما بيان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الانتخابات السودانية فقد عكس ما خلصت إليه بعثات المراقبة، فضلا عن ترديده لما شددت عليه تلك البعثات، فقد أكد السطر الأول من البيان الأمريكى أن "الانتخابات التى أجريت مؤخرا فى السودان كانت خطوة أساسية ضمن خطوات تم التأسيس لها من قبل اتفاق السلام الشامل السودانى"، وذلك قبل أن يذكر أن الانتخابات قد عجزت عن الوفاء بالمعايير الدولية.

إن توزيع المقاعد فى البرلمان السودانى (بعد استبعاد نتائج انتخابات الدوائر الجغرافية التى أعيد جدولتها، والبالغ عددها ١٧ دائرة، فضلا عن دائرة انتخابية تتبع نطاق "البحر الأحمر" لم يتم الكشف عن نتائج التصويت بها) ... قد أسفر عن فوز حزب المؤتمر الوطنى بـ ٣١٢ مقعدا بالبرلمان، واستئثاره بـ ١٨٠ دائرة انتخابية جغرافية، و٥٠ قائمة حزبية، و٨٢ مقعدا لقوائم المرأة، بما يعادل ٧٢٪ من الإجمالى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد فازت بـ ٩٩ مقعدا فى البرلمان، واستأثرت بـ ٥٦ دائرة انتخابية جغرافية، و١٧ قائمة حزبية، و٢٦ مقعدا لقوائم المرأة، بما يعادل ٢٣٪ من الإجمالى. هذا، بينما فاز حزب المؤتمر الشعبى بأربعة مقاعد برلمانية، ودائرة جغرافية واحدة، وثلاثة مقاعد لقوائم المرأة. وقد حصلت الأحزاب الآتى ذكرها على مقاعد بالدوائر الجغرافية وفقا لما يلى: الحزب الاتحادى الديمقراطى (٤ مقاعد)، الحزب الاتحادى الديمقراطى – الأصل (مقعد واحد)، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى (مقعدان)، حزب الأمة

للإصلاح والتجديد (مقعدان)، حزب الأمة القومى (مقعد واحد)، المرشحون المستقلون (٣ مقاعد)، الإخوان المسلمون (مقعد واحد). هذا، وقد فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطنى بـ ٩١٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الشمالية، بينما فاز مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٨٧٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية.

وبالرغم من أن كوادر حزب المؤتمر الوطنى قد تكهنت بحصول البشير على ٨٠٪ أو أكثر من أصوات الناخبين، إلا أنه، ورغما عن انسحاب ياسر عرمان، لم يحصل إلا على ٦٨,١٥٪ من الأصوات. إن مدى دقة النسبة المذكورة قد اكتنفها كثير من الشكوك من قبل بعثات المراقبة، ولكن فى ظل غياب أدلة داعمة، لم يكن هناك مجال للتشكك فى النسبة التى حصل عليها البشير فى تقارير تلك البعثات. أما ياسر عرمان فقد حصل على ٢١,٦٤٪ من أصوات الناخبين، إذ كان اسمه ما زال مدرجا فى بطاقات الاقتراع بالرغم من انسحابه من الانتخابات، حيث قام الجنوبيون بالتصويت لصالحه "بالجملة" (وذلك وفقا لتوجيهات الحركة الشعبية لتحرير السودان). أما سالفاكير فقد حصد ٩٣٪ من أصوات الناخبين، فى مقابل ٧٪ فاز بها لام أكول ... وقد ثارت الشكوك حول تلك الأرقام على المستوى غير المعلن، إلا أنها لم تبارز جهاراً.

وقد فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجميع مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء ١٦ مقعدا، ذهبت أربعة منها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، ومقعد واحد إلى حزب المؤتمر الوطنى، بينما فاز المستقلون بالأحد عشر مقعداً المتبقية، على الرغم من أن معظم المستقلين قد التحقوا ثانية بالحركة الشعبية لتحرير السودان، فى نهاية المطاف. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد فاز بجميع المناصب الولاياتية فى الشمال فيما عدا ولاية النيل

الأزرق والتى فاز فيها مالك عقار اير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أعقاب مفاوضات ومساومات وتهديدات باستخدام العنف، بينما حصدت الحركة الشعبية لتحرير السودان جميع المناصب الولاياتية فى الجنوب، بعد أن أعلن العقيد بانقاسى جوزيف باكوسورو، والذى خاض الانتخابات كمرشح مستقل فى غرب الاستوائية، على نحو مفاجئ، التحاقه ثانية بالحركة الشعبية. وقد شاع الاعتقاد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تخسر منصب حاكم ولاية غرب الاستوائية فحسب، بل فقدت كذلك منصب حاكم ولايات وسط الاستوائية، وأعالى النيل، والوحدة، والبحيرات، وبحر الغزال الشمالية، وربما فقدت جونقلى أيضا ... بالرغم من أنه من المستحيل التيقن من ذلك.

وبما أن معظم أهالى الجنوب يبدون مؤمنين بأن حكام تلك الولايات، ممن ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد خسروا، وحيث لم تستطع أية بعثة مراقبة تأكيد ذلك ... لذا تعن الحاجة إلى فهم تلك الواقعة وإيراد تفسير لها. وبما أننى - مؤلف الكتاب - كنت مشاركا فى هذا الأمر، يمكننى القول إنه لم يكن ثمة ضغط صريح سافر على المراقبين، كما لم تكن هناك أية محاولة للتستر على الانتهاكات، ولكن - حين النظر إلى الأمر على نحو ارتجاعى - نجد أن المنهاجية المتبعة من قبل بعثات المراقبة لم تكن موفقة فى التعرف إلى كثير من الانتهاكات التى جرت خلال الانتخابات، فعدم قدرة تلك البعثات على إجراء تحليل بشأن تمويل الحملة الانتخابية يعد أحد الأمثلة على عدم التوفيق. كذلك كانت هناك ضغوط كبيرة - وذلك بلا شك هو النمط السائد فى الانتخابات - لإصدار بيان فور الفراغ مباشرة من العملية الانتخابية، وهو ما يعزى، فى جانب كبير منه وفقا لأحد كبار المراقبين، إلى الرغبة فى التأكيد على الجماهير أنه بالرغم من وجود مشاكل إلا أنه يجب عليهم تقبل النتائج وعدم اللجوء إلى العنف. كذلك، فوفقا لأحد السياسيين

الجنوبيين، فإن مهمة المراقبين قد تمثلت فى "تقنين الأمر الواقع". هذا، وقد قام مركز كارتر الدولى للسلام وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة بنشر بيانيهما وعقد مؤتمر صحافى فى السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بينما كانت عملية حصر الأصوات ما تزال جارية، وتبعتهما فى ذلك باقى بعثات المراقبة. ولقد كان هذا الإجراء المعيب بسبب ارتباط كل من رئيسى هاتين البعثتين بأعمال أخرى فى اليوم التالى (١٨/ ٤/ ٢٠١٠).

من الأرجح أن الكثيرين فى الجنوب ممن قاموا بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قاموا بذلك ليس انطلاقاً من احترامهم للحركة، أو تقديراً لمنجزاتها، أو توقعا لأداء مستقبلى جيد، وإنما لأن التصويت لصالح الحركة كان يعد السبيل الأمثل للمحافظة على سيرورة عملية السلام وعدم انحرافها عن المسار المرسوم، وكذلك لضمان إجراء الاستفتاء المفضى إلى انفصال جنوب السودان. وبينما جاءت أغلب الأصوات التى حصدها ياسر عرمان من الجنوبيين، فإن الشماليين قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيمانهم العميق بأيديولوجية "السودان الجديد". لقد كانوا ضمن أكبر الخاسرين فى الانتخابات.

ولكن إذا كان بناة السلام الدوليون وبعثات مراقبة الانتخابات قد أملوا سريعا فى تجاوز المعضلات التى نجمت عن الانتخابات، فقد أخفقوا فى تقدير إرث المرارة الذى خلقته الانتخابات فى صفوف أحزاب المعارضة، والتشاؤم الذى ولدته لدى عامة الجماهير. وكما سنرى لاحقا، فإن بعضاً من أكثر المشكلات السياسية والأمنية ضراوة فى الجنوب قد نشأ فى الولايات التى تفشَّت بها الانتهاكات. وفى النهاية، فقد أسهمت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ فى إنهاء تعهدات اتفاق السلام الشامل بشأن التحول الديمقراطى والوحدة فى السودان، كما أسهمت فى تبديد أية خيالات حول المصداقية الديمقراطية للحركة الشعبية لتحرير السودان.

هذا، وقد خلص الزعيم الشمالى المخضرم للحركة، الدكتور منصور خالد، إلى أن "أحد مظاهر ضعف اتفاق السلام الشامل كان اعتماده على الشراكة فيما بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بيد أن المشكلة الحقيقية كانت تكمن فى فشل كلا الطرفين فى توسعة حدود الشراكة، ومن ثم الإخفاق فى تحقيق التحول الديمقراطى الموعود". كذلك، فقد أوضح الدكتور منصور خالد أن المراقبين الدوليين يتحملون بعضا من المسئولية عن الفشل الذى منيت به الانتخابات.

وأخيراً، وفى العاشر من أيار/ مايو ٢٠١٠، وبعد أن فرغ شركاء السلام، والمجتمع الدولى من تهنئة أنفسهم بمهمة أديت بنجاح ... أصدر مركز كارتر الدولى للسلام بيانا خاصا برصد الأصوات. وقد خلص البيان إلى "أن العملية قد شابتها فوضى عارمة، وانعدام للشفافية، وكانت عرضة للتحايل والابتزاز. ونتيجة لذلك، كان المركز مهتما بمدى دقة النتائج الأولية وصوابها، تلك المعلن عنها من قبل المفوضية القومية للانتخابات، كذلك، فإن الإجراءات والتدابير الاحترازية – التى كان الغرض منها ضمان دقة النتائج وشفافيتها – لم يتم تطبيقها على نحو ممنهج، بل إنه قد تم تجاهلها فى بعض المناطق. وبعبارة أخرى، وحتى بتنحية مشكلات التسجيل جانبا، وكذا الحملات الانتخابية، ومضمار التسابق الانتخابى غير الكفء وغير العادل، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ... فإن مركز كارتر الدولى للسلام، وارتكانا إلى أساس تقنى بحت، قد خلص إلى كون عملية رصد الأصوات قد شابها عوار جلى وعيوب جمة بما يلقى ظلالا من الشك على العملية الانتخابية برمتها. ولكن، فى ذلك الوقت، لم يكن أحد يسمع شيئا، فقد كان الاهتمام منصبا على المحافظة على سيرورة عملية السلام وضمان أن يتمخض الاستفتاء عن نتائج إيجابية.